

النکاح

فی مواجهة السفافح

أ. د. السيد عبدالحليم محمد حسين



من دسائِل الفقه الإسلامي

(٣)

النَّكاح فِي مُواجهةِ السُّفَاج

الدكتور

السيد عبد الحليم محمد حسين



حقوق الطبع محفوظة

رقم الإيداع ٢١٢١ / ٢٠٠٣



قال ابن مسعود:

«لو لم يبق من أجلى إلا عشرة أيام،
وأعلم أنى أموت فى آخرها،
ولى طول النكاح فـيـهـنـ،
لتزوجت مخافة الفتنة» !!





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تفصيلية

الإسلام دين الفطرة، وطريق الاعتدال، أقر وجود غريزة الجنس، ونظمها بالحياة الزوجية... فحين خلق البارى - جل وعلا - الإنسان، خلق معه زوجه ليسكن إليها ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنَّ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]

قال القرطبي : «فأول ارتفاع الرجل بالمرأة سكونه إليها، مما فيه غليان القوة، وذلك أن الفرج إذا تحمل فيه، هيح ماء الصليب إليه، فإليها يسكن، وبها يتخلص من الهياج» ج ٤ ص ٧

وقال ابن عباس ومجاحد : في قوله تعالى : ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ المودة : الجماع. والرحمة : الولد». وقال الحسن : المودة كنایة عن الجماع، والرحمة عن الولد، كما قال تعالى «ورحمة منا» أبو السعود ج ٤ ص ٣٥٧ . فالزواج في الإسلام ترشيد لغريزة الجنس؛ لأنه يحول بين المسلم والوقوع في الفاحشة.

روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن مسعود قال : كنا مع النبي ﷺ شبابا لا نجد شيئا فقال لنا رسول الله ﷺ :



«يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج، فإنه أغض للبصر [أغض وأدفع لعين المتزوج عن الأجنبية – من غض طرفه أى حفظه وكفه] وأحصن للفرج [أى أشد إحساناً له ومنعاً من الوقوع في الفاحشة] ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإن له وجاء» .
البخاري ج ٩ ص ١١٣ .

يقول الدھلوي: «اعلم أن المنى إذا كثر تولده في البدن صعد بخاره إلى الدماغ فحبب إليه النظر إلى المرأة الجميلة، وشغف قلبه حبها، ونزل قسط منها إلى الفرج فحصل الشبق واشتدت الغلمة [قوة شهوة الجماع] وأكثر ما يكون ذلك في وقت الشباب، وهذا حجاب عظيم من حجب الطبيعة يمنعه من الإمعان في الإحسان ويهيجه إلى الزنا، ويفسد عليه الأخلاق ويوقعه في مهالك عظيمة من فساد ذات البين، فوجب إماتة هذا الحجاب، فمن استطاع الجماع وقدر عليه، فلا أحسن له من أن يتزوج، فإن التزوج أغض للبصر، وأحصن للفرج من حيث إنه سبب لكترة استفراغ المنى» حجة الله البالغة ج ٢ ص ١٢٣ .

ولم يقتصر الإسلام على تشريع النكاح لترشيد غريزة الجنس وتنظيمها، بل رغب فيه وأزال العوائق التي تعترضه، وبين السبل الكافية لإشاعة المحبة والوداد في الحياة العائلية حتى يتحقق الغرض المنشود .



فما شرع الله سبحانه النكاح إلا لحكم سامية، وغايات نبيلة، وفوائد جليلة، وأمر بتيسير أسبابه؛ لأنَّه الطريق الأمثل للتناسل، وعمران الأرض بالذرية الصالحة، ولم يشأ أن يترك الإنسان كغيره من المخلوقات، فيجعل غرائزه تنطلق دونوعي، بل وضع النظام الملائم الذي يحفظ للإنسان كرامته، ويصون له شرفه. ووضع للغريزة طريقها المؤمن وحمى النسل من الضياع، وصان المرأة أن تكون دمية بين أيدي العابثين، أو كلاً مباحاً لكل راقع.

والزواج أحسن وسيلة لإنجاب الأولاد، وتکثير النسل، واستمرار الحياة، وقد حض الإسلام عليه، وعده الرسول ﷺ خير متعال في هذه الحياة فقال ﷺ: «الدنيا متعة وخير متعاعها الزوجة الصالحة». بل عده خير كنز يكتنز الإنسان في حياته فقال ﷺ: «ألا أخبركم بخير ما يكتنز المرء؟ المرأة الصالحة، إن نظر إليها سرتها، وإن أمرها أطاعته، وإن غاب عنها حفظته في نفسها وماه». .

لذلك أمر الإسلام بتيسير أسباب الزواج، وتسهيل طرقه لتجري الحياة على طبيعتها وبساطتها، وأمر بإزالة جميع العقبات من وجهه ...

وفي هذه الرسالة دراسة وافية لموضوع النكاح وتيسير سبله وإزالة عوائقه. أسأل المولى جل وعلا أن ينفع بها كل من وعاها



وأن يهدى شباب الأمة إلى البر والتقوى، وأن يحصنهم من اتباع الهوى، ويحفظهم من نزغات الشياطين، إن ربى على ما يشاء قادر، وبالإجابة جدير، وهو حسينا ونعم الوكيل.

الدكتور

السيد عبد الحليم محمد حسين

نيويورك ٢ جمادى الأولى سنة ١٤٢٣ هـ .

١٢ يوليه ————— و سنة ٢٠٠٢ م



الباب الأول

التوجيه السديد

للغريزة الجنسية

الفصل الأول: الحضن على الزواج.

الفصل الثاني: تهيئة مناخ النكاح.

الفصل الثالث: المودة والرحمة.



«دخل الأحنف بن قيس على معاوية - ويزيد بين يديه ، وهو ينظر إليه إعجاباً به - فقال : يا أبا بحر . ما تقول في الولد ؟ فعلم ما أراد . فقال :

يا أمير المؤمنين ، هم عmad ظهورنا ، وثمرة قلوبنا ، وقرة أعيننا ، بهم نصل على أعدائنا ، وهم الخلف لم بعدها ، فكن لهم أرضاً ذليلة ، وسماءً ظليلة ، إن سألك فأعطيهم ، وإن استعتبوك (طبوا منك الرضى) فأعتبرهم ، لا تمنعهم رفك (عطاءك) فيملوا قربك ، ويكرهوا حياتك ، ويستبطعوا وفاتك .

قال : لله درك يا أبا بحر ؛ هم ما وصفت » .

«الأمالى لأبى على القالى»



الفصل الأول

الحضر على الزواج

١- الزوجية سنة من سنن الله في الخلق والتقوين، مطردة في جميع العوالم المخلوقة ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ [الذاريات: ٤٩] وهي الأسلوب الذي اختاره الله للتتوالد والتکاثر ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ﴾ [النساء: ١] .

٢- لذلك رغب الإسلام فيه، وحث عليه فقال: ﴿ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٣] يقول ابن حجر: «ووجه الاستدلال بالآية أنها صيغة أمر، وأقل درجاته الندب فثبت الترغيب» فتح الباري ج ٩ ص ١٠٤ .

وروى ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال لنا: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة^(١) فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه

(١) الباءة: قال النووي: اختلاف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان =



بالصوم، فإنه له وجاء^(١).

وليس الأمر بالنكاح قاصراً على الشباب. يقول ابن حجر: « خص الشباب بالخطاب لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح، بخلاف الشيوخ، وإن كان المعنى معتبراً إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضاً^(٢). »

حكم الزواج

- يرى بعض العلماء أن النكاح واجب على الجميع لورود الأمر به في الكتاب والسنة ويستدلون على هذا بقولهم: « إن التحرز من الزنى فرض، ولا يتوصل إليه إلا بالنكاح، وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضاً^(٣). »

وقال أبو بكر بن عبد العزيز - كما قال ابن قدامة - هو واجب، وحكاه عن أحمد، وحكي عن داود أنه يجب في العمر مرة واحدة للآية والخبر^(٤).

= إلى معنى واحد أصحهما أن المراد هنا معناها اللغوى، وهو الجماع، فتقديره من استطاع منهم الجماع لقدرته على مؤنه وهى مؤن النكاح، فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنه فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع منه كما يفعله الوجاء» شرح النووي ج ٩ ص ١٧٣ .

(١) وجاء : هو رض الخصيتين والمراد هنا أن الصوم يقطع الشهوة، ويقطع شره المنى، كما يفعله الوجاء. المصدر السابق ..

(٢) فتح الباري ج ٩ ص ١٠٨ . (٣) المبسوط للسرخسى ج ٤ ص ١٩٣ .

(٤) المعني ج ٦ ص ٤٤٦ .



وذهب أبو حزم إلى وجوب النكاح فقال في المخلص: «وفرض على كل قادر على الوطء، إن وجد من أين يتزوج أو يتسرى أن يفعل أحدهما ولا بد، فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم»^(١).

وأما عامة الفقهاء فيرون وجوب النكاح على من يخاف على نفسه الوقوع في المحظور بترك النكاح. يقول ابن قدامة: «واختلف أصحابنا في وجوبه، فالمشهور في المذهب أنه ليس بواجب إلا أن يخاف أحد على نفسه الوقوع في محظور بتركه، فيلزم منه إعفاف نفسه، وهذا قول عامة الفقهاء»^(٢).

وقال القرطبي: «المستطيع الذي يخاف الضرر على نفسه ودينه العزوبة بحيث لا يرتفع عن ذلك إلا بالتزويج لا يختلف في وجوب التزويج عليه»^(٣).

ويقدم النكاح على الحج في مثل هذه الصورة: يقول ابن تيمية: «وإن احتاج الإنسان إلى النكاح وخشي العنت بتركه، قدمه على الحج الواجب، وإن لم يخف قدم الحج، ونص عليه الإمام أحمد في رواية صالح وغيره، واختاره أبو بكر»^(٤).

النكاح سنة المرسلين:

قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلاً مِّنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا

(١) المخلص ج ٩ ص ٤٤٦ .

(٤) الفتاوى: ص ٢٠١ .

(٢) المخلص ج ٩ ص ٤٤٠ .

(٣) فتح الباري ج ٩ ص ١١٠ .



وَذُرْيَةً ﴿٣٨﴾ [الرعد: ٣٨] يقول القرطبي : «هذه الآية تدل على الترغيب في النكاح، والحضور عليه، وتنهى عن التبتل، وهو ترك النكاح، وهو سنة المرسلين كما نصت عليه الآية»^(١).

وروى الترمذى عن أبي أويوب قال : قال رسول الله ﷺ : «أربع من سن المرسلين : الحياة ، والتعطر ، والسواك ، والنكاح»^(٢).

والمراد بالسنة كما قال ابن حجر : «الطريقة التي لا تقابل الفرض»^(٣).

المراة الصالحة متابع :

النكاح خير وسيلة لمتاع الدنيا . روى مسلم عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال : «الدنيا متاع وخير متاع الدنيا المرأة الصالحة»^(٤).

وروى الطبرانى عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : «أربع من أعطيتهن فقد أعطى خير الدنيا والآخرة : قلبا شاكرا ، ولسانا ذاكرا ، وبدنا على البلاء صابرا ، وزوجة لا تبغيه حوبا [إثما] في

(١) القرطبي ج ٩ ص ٣٢٧ .

(٢) الترمذى مع تحفة الأحوذى ج ٢ ص ١٦٦ .

(٣) فتح البارى ج ٩ ص ١٠٥ .

(٤) صحيح مسلم ج ٢ ص ١٠٩٠ .



نفسها وماله^(١)). وروى الترمذى عن ثوبان قال: لما نزلت **﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الْذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾** [التوبة: ٣٤] قال: كنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره، فقال بعض أصحابه أنزلت في الذهب والفضة، لو علمنا أى مال خير نتخذه؟ فقال ﷺ: «أفضله لسان ذاكر، قلب شاكر، زوجة مؤمنة تعينه على إيمانه» حديث حسن. من هذا يعلم أن النكاح وسيلة لحصول خير متاع الدنيا، وأن الزوجة الصالحة أفضل أموالها، ونعمه من أكبر النعم وأعظمها. حيث تعين زوجها على تقوى الله من الصلاة والصوم وغير ذلك وتنميه من الزنا والمحرامات.

استكمال الدين بالنكاح

روى أنس رسول الله ﷺ قال: «من رزقه الله امرأة صالحة فقد أعانه على شطر دينه، فليتق الله في الشطر الثاني^(٢)» وفي رواية للبيهقي قال رسول الله ﷺ: «إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين، فليتق الله في النصف الباقي^(٣)». قال القرطبي «ومعنى ذلك أن النكاح يعف عن الزنا، والعفاف أحد الخصلتين اللتين ضمن رسول الله ﷺ عليهما الجنة. فقال: «من وقاه الله شر اثنتين

(١) الطبراني في الكبير والأوسط وإسناد أحدهما جيد.

(٢) المستدرك على الصحيحين ج ٢ ص ١٦١ وقال الحاكم: صحيح الإسناد - ولم يخرجاه.

(٣) مشكاة المصابيح ج ٢ ص ١٦١ قال الألبانى: «حسن لطفة».



ولج الجنة: ما بين حبيه، وما بين رجليه» أخرجه الموطئ وغيره^(١) ». وروى الحافظ ابن أبي شيبة عن طاوس وقال: «لا يتم نسك الشاب حتى يتزوج^(٢) ».

أجر العاشرة:

رغم النبى الكريم ﷺ فى النكاح ببيان الشواب بممارسة العلاقات الجنسية فى نطاق الزوجية فقد روى مسلم عن أبي ذر أن رسول الله قال: «وفى بعض أحدكم صدقة [البعض: الجماع ويطلق على الفرج] قالوا: يارسول الله، أىأتى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأتم لو وضعها فى حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها فى الحلال كان له أجر»^(٣).

النهى عن ترك النكاح

نهى الإسلام عن الإعراض عن الزواج حتى ولو كان هذا بغرض الاستغفال بنوافل العبادة. فيقول سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحرِّمُوا طَيَّباتاً مَا أَحَلَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لا يُحِبُ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٧] قال ابن عباس: «نزلت هذه الآية في رهط من أصحاب ﷺ، قالوا: نقطع مذاكيرنا، ونترك شهوات

(١) تفسير القرطبي ج ٩ ص ٣٢٧ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ١٢٧ .

(٣) صحيح مسلم ج ٢ ص ٦٩٧ - ٦٩٨ .



الدنيا، ونسبح في الأرض كما يفعل الرهبان، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأرسل إليهم، فذكر لهم ذلك، فقالوا: نعم، فقال النبي ﷺ: «لكنى أصوم وأفطر، وأصلى وأنام، وأنكح النساء، فمن أخذ بسنتي فهو مني»^(١).

وروى البخاري عن أنس أنه يقول: « جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ ، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: وَأَنِّي نَحْنُ مِنَ النَّبِيِّ ؟ قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقْدِمُ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأْخِرُ، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَمَا أَنَا فَأَصْلِي الْلَّيلَ أَبْدًا ، وَقَالَ آخَرُ: أَنَا أَصْوِمُ الدَّهْرَ فَلَا أَفْطُرُ . وَقَالَ آخَرُ وَأَنَا أَعْتَزِلُ النِّسَاءَ، فَلَا أَتَزُوْجُ أَبْدًا ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا، وَكَذَا؟ أَمَا وَاللَّهِ إِنِّي لَا خَاكِمُ اللَّهِ، وَأَنْقَاكُمْ لَهُ . لَكُنِّي أَصْوِمُ وَأَفْطُرُ، وَأَصْلِي وَأَرْقُدُ، وَأَتَزُوْجُ النِّسَاءَ، فَمَنْ رَغَبَ عَنْ سُنْتِي فَلَيْسَ مِنِّي»^(٢).

وروى البخاري عن سعد بن أبي وقاص يقول: « ردّ رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون التبtil، ولو أذن له لاختصينا»^(٣). يقول ابن قدامة: « وهذا حث على النكاح شديد، ووعيد على تركه يقربه إلى الوجوب والتخلي منه إلى التحرير»^(٤). وقد أكد

(١) تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٨٧ رواه ابن أبي حاتم.

(٢) صحيح البخاري ج ٩ ص ١٠٤ .

(٣) نفس المصدر ج ٩ ص ١١٧ .

(٤) المغني ج ٦ ص ٤٤٧ .



الصحابة والأئمة أهمية النكاح، ونهوا عن التبخل، وذكر سعيد بن هشام بن عامر أنه سأله أم المؤمنين عائشة عن التبخل. فقالت: لا تفعل، أما سمعت قول الله تعالى ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨] فلا تبخل^(١).

وروى عن شداد بن أوس - وكان قد ذهب بصره - قال : زوجوني فإن رسول الله عليه السلام أوصاني ألا ألقى الله عزيا^(٢) ، وروى عن ميسرة قال لـ طاوس : لتنكحن أو لا قولن لك ما قال عمر لأبي الزوار : ما يمنعك من النكاح إلا عجز أو فجور^(٣) .

قال ابن القيم : قال أبو عبد الله يعني أحمد ابن حنبل : «ليس العزوبة من أمر الإسلام في شيء ، النبي عليه السلام تزوج أربع عشرة ، ومات عن تسع ، ولو تزوج بشر بن الحارث لتم أمره ، ولو ترك الناس النكاح لم يكن غزو ولا حج ، ولا كذا ، وقد كان النبي عليه السلام يصبح وما عنده شيء ، ومات عن تسع ، وكان يختار النكاح ويبحث عليه ، ونهى عن التبخل ، فمن رغب عن سنة النبي عليه السلام فهو على غير حق ، ويعقوب في حزنه قد تزوج وولد له ، والنبي عليه السلام قال : «حبست إلى النساء» قلت له : (قال المروزي لأحمد) فإن إبراهيم بن أدهم يحكى عنه أنه قال : «لروعه صاحب

(١) المخلص لابن حزم ج ٩ ص ٤٤٠ .

(٢) مصنف ابن أبي شيبة ج ٤ ص ١٢٧ .



العيال..» فما قدرت أن أتم الحديث حتى صاح بي (الإمام أحمد) وقال: وقعت في بنيات الطريق: انظر ما كان عليه محمد عليه الله وآله وأصحابه. ثم قال: بكاء الصبي بين يدي أبيه يطلب منه الخبز أفضل من كذا وكذا، وأين يلحق المتبعد العزب»^(١).

وذكر ابن قدامة قول الإمام أحمد بن حنبل: «من دعاك إلى غير التزويع فقد دعاك إلى غير الإسلام»^(٢).

(١) ابن القيم: روضة المحبين ص ٢٣٠ .

(٢) المغني : ج ٦ ص ٤٤٧ .



الفصل الثاني

تهيئة هناف النكاح

في تأخير الزواج خطورة بالغة تؤدي إلى الحرام، لذلك قدم الإسلام الحلول الناجحة لإزالة كل العوائق التي تؤدي إلى تأخيره.

– فعالج الفقر لأنه يؤدى إلى سلب الفقير ثقته في الاعتماد على نفسه، ويظن بعجزه أمام مسؤولياته فيحجم عن الزواج تبعاً لذلك، ولكن العلیم الخبیر جعل الزواج سبباً في الغنى واليسار فقال: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامِيَّ (١) مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءٌ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْمٌ﴾ [النور: ٣٢].

فيقول ابن العربي: «في هذه الآية دليل على تزويج الفقير، ولا يقولون كيف أتزوج وليس لي مال؟ فإن رزقه؛ ورزق عياله على الله تعالى، وقد زوج النبي ﷺ الموهوبة من بعض أصحابه، وليس له إلا إزار واحد» (٢).

(١) الأيامى جمع أيام لا زوج له من الرجال والنساء بکرا أو ثياباً من كلا الجنسين.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٣٦٨.



ويقول أبو السعود: «إِزاحَةٌ مَا يَكُونُ وَازْعَاعٌ عَنِ النِّكَاحِ مِنْ فَقْرِ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، بِأَنَّ لَا يَمْنَعُ فَقْرُ الْخَاطِبِ أَوْ الْمَخْطُوبَةِ مِنِ الْمَنَاكِحةِ، فَإِنَّ فِي فَضْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ غُنْيَةً عَنِ الْمَالِ، فَإِنَّهُ غَادَ وَرَاهِنَ، يَرْزُقُ مِنْ يَشَاءُ مِنْ حِيثُ لَا يَحْتَسِبُ»^(١).

وقال أبو بكر الصديق: «أطِيعُوا اللَّهَ فِيمَا أَمْرَكُمْ بِهِ مِنْ النِّكَاحِ، يَنْجِزُ لَكُمْ مَا وَعَدْتُمُ الْغُنْيَى قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءً يُغْفِهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢]^(٢)».

وقال عمر بن الخطاب: «ما رأيت مثل من يجلس أيمًا، بعد هذه الآية: ﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ﴾ [النور: ٣٢]. التمسوا الغناء في الباءة»^(٣).

ويقول ابن حجر: «إِنَّ الْفَقْرَ فِي الْحَالِ، لَا يَمْنَعُ التَّزْوِيجَ، لِاحْتِمَالِ حَصْولِ الْمَالِ فِي الْمَآلِ»^(٤).

وروى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاثة حق على الله عونهم: الناكح يريد العفاف، والمكاتب يريد الأداء، والغازى في سبيل الله»^(٥).

(١) أبو السعود ج ٤ ص ٥٦.

(٢) ابن كثير ج ٣ ص ٢٨٧.

(٣) الفتح ج ٩ ص ١٣١.

(٤) الترمذى والنسائى وابن ماجة.



يقول المباركفوري: « ثابت عنده (الله تعالى) إعانتهم، أو واجب عليه بمقتضى وعده معاونتهم »^(١).

وقال السيوطي ناظماً:

حق على الله عون جمع
مكاتب، ناكح عفافاً^(٢)
وهو لهم في غد يجازى
ومن أتى بيته، وغازى

لا يجوز أن يكون الفقر سبباً في رد الخطاب

أرشد النبي ﷺ أمته إلى أن لا يكون المال أو الفقر في ذاتهما سبباً لقبول خطاب أو رده. كما أنه لا ينبغي أن يكون أيهما سبباً للرغبة في بنت أو الإعراض عنها.

* أما عن الخطاب فقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلفه فزوجوه، إلا تفعلوا تكون فتنة في الأرض، وفساد عريض»^(٣).

يقول المباركفوري: « وذلكم لأنكم إن تزوجوها إلا من ذي مال أو جاه، ربما يبقى أكثر نسائكم بلا أزواج، وأكثر رجالكم بلا نساء، فيحدث الافتتان بالزنى، وربما يلحق الأولياء عار، فتهجيج

(١) تحفة الأحوذى ج ٣ ص ٥.

(٢) شرح السيوطي لسنن النسائي ج ٦ ص ٦١، وأضاف الحاج إلى الثلاثة في الحديث.

(٣) الترمذى ج ٢ ص ١٦٩.



الفتن، والفساد يترتب عليه قطع النسب، وقلة الصلاح والغفوة»^(١).

* وأما بالنسبة للرغبة في البناء لأجل المال والإعراض عنهم بسبب الفقر فقد روى البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «تُنكح المرأة لأربع: مالها، وحسبها، وجمالها، ولديتها، فاظفر بذات الدين تربت يداك».

يقول ابن حجر: المعنى أن اللائق بذى الدين والمروءة، أن يكون الدين مطعم نظره في كل شيء لا سيما فيما تطول صحبته، فأمره ﷺ بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية البغية»^(٢).

وعن عبدالله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تزوجوا النساء لحسنهن، فعسى حسنهم أن يرديهن [يهلكهن بسبب إعجابهن] ولا تزوجوهن لأموالهن، فعسى أموالهن أن تطفيهن [توقعهن في المعاصي والشرور] ولكن تزوجوهن على الدين، ولأمة خرماء [مقطوعة بعض الأنف ومثقوبة الأذن] سوداء ذات دين أفضل»^(٣).

(١) الترمذى ج ٢ ص ١٦٩.

(٢) الفتح ج ٩ ص ١٣٥.

(٣) ابن ماجة ج ١ ص ٥٩٧.



دعم مريد الزواج

دعم مريد النكاح مطلوب من الآباء والمجتمع والدولة، روى البيهقي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «من ولد له ولد، فليحسن اسمه، وأدبه، فإذا بلغ فليزوجه، فإن بلغ ولم يزوجه فأصاب إثما، فإنما إثمها على أبيه»^(١).

قال ابن قدامة: «ويلزم الرجل إعفاف ابنه إذا احتاج إلى النكاح، وهذا ظاهر مذهب الشافعى»^(٢). ومسئولي المجتمع عن تزويج الأيامى قوله سبحانه: «وأنكحوا الأيامى...».

يقول القرطبي: «زوجوا من لا زوج له منكم، فإنه طريق التعفف»^(٣).

ويقول صاحب الظلال: «هذا أمر للجماعة بتزويجهم، والجمهور على أن الأمر هنا للندب.. ونحن نرى إعانة الراغبين منهم في الزواج، وتمكينهم من الإحسان، بوصفه وسيلة من وسائل الوقاية العملية، وتطهير المجتمع الإسلامي من الفاحشة، وهو واجب، ووسيلة الواجب واجبة»^(٤).

(١) مشكاة المصابيح بتحقيق الألبانى ج ٢ ص ١٧٠ .

(٢) المغني ج ٧ ص ٥٨٧ .

(٣) ج ١٢ ص ٢٣٩ .

(٤) ج ٦ ص ٩٨ ، ٩٩ .



ومن كتب السنة يظهر - لنا - أن مساعدة الأيامى كانت أمراً مألفاً في عصر النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) روى أَحْمَدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ بَرِيْدَةَ قَالَ: لَمْ يَخْطُبْ عَلَى فَاطِمَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّهُ لَابِدَ لِلْعَرْسِ مِنْ وَلِيمَةٍ» قَالَ: فَقَالَ سَعْدٌ: عَلَى كَبِشٍ، وَقَالَ فَلَانٌ: عَلَى كَذَا وَكَذَا مِنْ ذَرَّةٍ»^(١).

- وجعل الإسلام للدولة الإسلامية تقديم المساعدة للراغب في الزواج إذا عجز عن تحمل نفقاته بتيسير وسيلة الحصول على المال الحلال الذي يكفيه للزواج .. أو بإعانته من بيت المال.

روى مسلم عن أبي هريرة قال: جاء رجل إلى النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) فقال: إِنِّي تزوجت امرأة من الأنصار، فقال له النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «هل نظرت إليها؟، فإن في عيون الأنصار شيئاً». قال: قد نظرت إليها. قال: «علىكم تزوجتها»؟ قال: على أربع أواق. فقال له النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): على أربع أواق؟ كأنما تتحتون الفضة من عرض هذا الجبل، ما عندنا ما تعطيك، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه، قال: فبعث بعثاً إلى بنى عبس، بعث ذلك الرجل فيهم^(٢).

(١) مسنـد أـحمد جـه صـ ٣٥٩.

(٢) صحيح مسلم جـ ٢ صـ ٤٠١ أـواق جـمع أـوقية: وكانت عبارـة عن أـربعين درـهما. تـتحـتون: تـقطـعـون وـتـقـشـرون، عـرـض: جـانـب، وـمـعـنى ذـلـك كـراـهـة إـكـثـار المـهـر بـالـنـسـبة لـحـال الزـوـاج.



* وأما ما تقدمه الدولة من إعانة من بيت المال للراغب من الفقراء في الزواج إذا خاف الوقوع في الفاحشة، فسئلته ما قاله الفقهاء: إن من تمام الكفاية ما يأخذ الفقير ليتزوج به إذا لم تكن له زوجة، أو احتاج إلى النكاح^(١).

ويؤيد هذا اهتمام الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز بتزويع الأيمان حيث كتب إلى عبدالحميد بن عبد الرحمن وهو بالعراق: «أن أخرج للناس أعطياتهم» فكتب إليه: إنني قد أخرجت للناس أعطياتهم، وقد بقى في بيت المال. فكتب إليه: انظر كل من أدان في غير سفه ولا سرف فاقض عنه. فكتب إليه: إنني قد قضيت عنهم وبقي في بيت مال المسلمين مال. فكتب إليه: أن انظر كل بكرٍ وليس له مال فشاء أن تزوجه، فزوجه وأصدق عنه^(٢).

المغالاة في المهر

المهر رمز لتكريم المرأة، وليس عائقاً في سبيل النكاح، لهذا ترك تحديده لظروف الناس، كل على قدره، وقد رغب (عليه السلام) في يسره فقال: «خير الصداق أيسره»^(٣) وقال لمريد التزويع:

(١) هامش مطالب أولى النهى شرح غاية المنتهى ج ٢ ص ١٤٧.

(٢) الأموال ص ٢٣٢ تحقيق الشيخ محمد حامد الفقى.

(٣) أبو داود والحاكم ج ٢ ص ١٨٢.



«التمس ولو خاتما من حديد» البخاري، فالإسلام حينما أوجب المهر لم يجعله عائقا في تحقيق النكاح ومع ذلك فيأبى الناس إلا المغالاة حتى كثرت العزوبة بين الشباب وهذا بدوره مؤدي إلى السفاح.

وأسباب المغالاة كثيرة:

* منها: الاعتقاد بأن المهر ضمان لمستقبل البنت: ونسوا أن المغالاة تثير الحقد في نفس الخطاب، وتدفع بركرة النكاح فالنبي ﷺ يقول: «إن أعظم النكاح بركة، أيسره مؤونة»^(١). فبركة النكاح في يسره وليس في كثرته.

* ومنها: الافتخار والمباهة بشرف. مع أن الشرف في البذل والعطاء والمسامحة والتيسير على الآخرين لا في الأخذ والطلب والتشدد عليهم، يقول عمر: ألا لا تغالوا في مهور النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا، وتقوى عند الله لكان أولئك بها نبي الله ﷺ، ما علمت رسول الله ﷺ نكح شيئاً من نسائه ولا أنكح شيئاً من بناته على أكثر من اثنين عشرة أوقية^(٢).

* ومنها: التكسب من وراء المهر، مع أنه ملك للزوجة كما

(١) مشكاة المصايب.

(٢) الأوقية: تعادل أحد عشر جنيهاً مصرياً، رواه أحمد والترمذى والنسائى وابن ماجة والدارمى. مشكاة المصايب ج ٢ ص ١٨٩. إسناده صحيح.



قال تعالى: «وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدْقَاتِهِنَّ نِحْلَةً» [النساء: ٤]. ولا يجوز لأحد سواها أن يتصرف فيه إلا عن طيب نفس منها، وهي تملك صداقها بالعقد عليها، والرسول ﷺ يقول: «أيما امرأة نكحت على صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها، وما كان بعد عصمة النكاح فهو من أعطيه، وأحق ما يكرم عليه الرجل ابنته وأخته» ففيه دليل على أن المرأة تستحق جميع ما يذكر من صداق أو حباء وهو العطاء، أو عدة بوعده، ولو كان ذلك الشيء مذكورة لغيرها، وما يذكر بعد عقد النكاح فهو من جعل له، كان ولها أو غير ولها أو المرأة نفسها.

قال عطاء: أيما امرأة نكحت فاشترط على زوجها أن لا يخiera من الكرامة كذا، ولا منها، ولا بيها، قال: إنما ذلك من صداقها، فإن تكلمت فيه فهي أحق به، وإن طلقها فلها نصف ذلك كله وإن حباهم بشيء سوى صداقها فليس هو لهم^(١).

ويقرر العلماء أن من أهم عوامل انتشار الفاحشة إصرار الآباء على أخذ الأموال الكثيرة تحت اسم مهور بناتهـم.

الإسراف

- الإسراف في الجهاز: عالجه الإسلام بالنهي عن التباهي والتفاخر، وبين النبي ﷺ بعمله أن تجهيز الأثاث للبنت لا

(١) المصنف لعبدالرزاق ج ٦ ص ٢٥٩.



ينبغى فيه التكلف، ولا التفاخر، فقد روى النسائي عن عليٌ^{رضي الله عنه} (رضي الله عنه) يقول: جهَّز رسول الله ﷺ فاطمة (رضي الله عنها) في خميل وقرية ووسادة حشوها إِذْخِر^(١). هكذا جهَّز سيد الأولين والآخرين (عليه السلام) ابنته العزيزة عليه وهي التي قال عنها: «إنما فاطمة بضعة مني، يؤذني ما آذتها»^(٢).

- الإِسْرَافُ فِي الْوَلَائِمِ: البساطة وعدم التكلف في الولائم سمة الإسلام، فينبغي أن تكون ولائم الأعراس بما يتيسر، والذي يجعل الوليمة وسيلة للتفاخر، لا تجاذب دعوته.

قال رسول الله ﷺ: «المتباريان لا يجاذبان ولا يؤكل طعامهما»، قال الإمام أحمد: يعني المتعارضين بالضيافة فخرًا ورياء، وكتب السنة تنقل لنا أن رسول الله ﷺ أولم على بعض نسائه بمُدَدِّين من شعير» «رواه البخاري»، وأولم على صفية بتمر وأقط وسمن. «البخاري» وأولم على بعض نسائه بشاة «البخاري». وما شرعت الوليمة إلا لشهرة النكاح والترغيب في الزواج للآخرين والإِسْرَاف فيها يجعل الفقراء يضربون عن الزواج، لذلك قال تعالى: ﴿وَلَا تُبَدِّرْ تَبْدِيرًا﴾^(٢٦) إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ [الإِسْرَاء: ٢٦، ٢٧].

(١) خميل: قماش قطيفة. إذْخِر: حشيش طيب الرائحة.

(٢) بضعة: قطعة. رواه مسلم ج ٤ ص ١٩٣.



الوليُّ

جعلت شريعة الإسلام مشاركة أولياء البت شرطاً لصحة النكاح، والسبب أن يعمل الأولياء على تسهيل أمر النكاح، ويراعوا مصالح البت الخاصة وال العامة ..

وخشية أن يتحول اشتراط وجود الأولياء إلى عائق في تحقيق الزواج، فقد عالج الإسلام هذه المشكلة :

١- في حالة عدم وجود الولي أصلاً، فقد قال رسول الله ﷺ : «لا نكاح إلا بوليٍّ، والسلطان ولیٌ من لا ولیٌ له» رواه أحمد.

يقول ابن تيمية: «وأما من لا ولیٌ لها، فإن كان في القرية أو المحلة نائب حاكم زوجها هو، وأمير الأعراب، ورئيس القرية، وإذا كان فيهم إمام مطاع زوجها أيضاً بإذنها والله أعلم»^(١).

٢- وإذا كان الولي غائباً لسبب السفر فيقول ابن تيمية: «إن غاب غيبة بعيدة انتقلت الولاية إلى الأبعد، أو الحاكم»^(٢).

ويقول الخرقى: «إذا كان ولها غائباً في موضع لا يصل إليه الكتاب، أو يصل فلا يجيب عنه، زوجها من هو أبعد منه من عصبتها، فإن لم يكن فالسلطان»^(٣).

(١) الفتاوى ج ٣٢ ص ٣٥.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المغني ج ٦ ص ٤٨٧.



٣- وفي حالة فقده أو أسره أو حبسه، فيقول ابن قدامة: « وإن كان القريب محبوساً أو أسيراً في مسافة قريبة لا تمكن مراجعته فهو كالبعيد .. فإن بعد لم يعتبر بعينه، بل لتندر الوصول إلى التزويع بنظره، وهذا موجود هنا، ولذلك إن كان غائباً لا يعلم قريب أم بعيد، أو يعلم أنه قريب ولم يعلم مكانه فهو كالبعيد»^(١).

ويقول الأوزاعي: « والظاهر أنه لو كان في البلد في سجن السلطان، وتعدى الوصول إليه أن القاضى يزوج، ويزوج القاضى أيضاً عن المفقود الذى لا يُعرف مكانه ولا موته ولا حياته، لتندر نكاحها من جهته فأشبه ما إِذَا عضل»^(٢).

٤- وأما إِذَا قام في حق الوليّ سبب من الأسباب المانعة للولاية فيقول النووي: « لا ولایة لرقيق وصبي ومجنون ومختل النظر بهرم أو خبل، وكذا محجور عليه بسفه على المذهب، ومتى كان الأقرب ببعض هذه الصفات فالولاية للأبعد، والإغماء إن كان لا يدوم غالباً انتظر إفاقته، وإن كان يدوم أيامًا انتظر، وقيل للأبعد»^(٣).

(١) المصدر نفسه.

(٢) مغني المحتاج على متن المنهاج للشرييني الخطيب ج ٣ ص ١٥٧ .

(٣) قيل للأبعد: أى لا تُنتظِر إفاقته بل تنتقل للأبعد. المنهاج ج ٣ ص ١٥٤ .



سوء تصرف الأولياء

١- قد لا يتفق أولياء المرأة على تزويجها من شخص معين لذلك وضع النبي (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) حلا لهذه المشكلة فقال: «فَإِنْ اشْتَجَرُوا (الأولياء) فَالْسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مِّنْ لَا وَلِيٌّ لَهُ» الترمذى - حديث حسن.

ويقول ابن عبدالبر: «فَإِنْ كَانَ الْأُولَيَاءِ فِي التَّعْدُدِ سَوَاءً، كَانُوا لَهُمْ بِذَلِكَ أَفْضَلُهُمْ». فَإِنْ اسْتَوْوا فِي الْدَرْجَةِ وَالْفَضْلِ وَتَشَاحَوْا، نَظَرَ الْحَاكِمُ فِي ذَلِكَ، فَمَا رَأَاهُ سَدَادًا وَنَظَرًا أَنْفَذَهُ وَعَقَدَهُ أَوْ رَدَّهُ إِلَى مَنْ يَعْدُ مِنْهُمْ»^(١).

٢- عَضْلُ الْأُولَيَاءِ بِسَبَبِ حَمِيمَتِهِمْ فَأَمْرَتِ الشَّرِيعَةُ أَنْ لَا يَرْدِدُ الْأُولَيَاءِ الْخَاطِبَ إِذَا كَانَ كَفُؤًا صَالِحًا وَقَدْ رَضِيتِ بِهِ الْبَنْتُ، وَيَكُونُ رَدُّهُ بِسَبَبِ حَمِيمَتِهِمْ. وَرَوَى الْبَخَارِيُّ عَنْ مَعْقُولِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: زُوِّجْتُ أَخْتَاهُ لِمَنْ رَجُلٌ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا انْقَضَتْ عَدْتُهَا جَاءَ يَخْطُبُهَا فَقَلَّتْ لَهُ: زُوِّجْتُكَ وَأَفْرَشْتُكَ فَطَلَّقْتُهَا، ثُمَّ جَئَتْ تَخْطُبُهَا، لَا، وَاللَّهُ، لَا تَعُودُ إِلَيْكَ أَبَدًا، وَكَانَ رَجُلًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَكَانَتِ الْمَرْأَةُ تَرِيدُ أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ: «فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ» فَقَلَّتْ: الآن أَفْعُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَزُوِّجْهَا إِيَّاهَا» الْبَخَارِيُّ.

يقول الطبرى: «... والصواب من القول إن فى هذه الآية أن

(١) الكافى لابن عبد البر ج ٢ ص ٥٢٥ .



يقال إن الله تعالى ذكره، أنزلها دلالة على تحريمها على أولياء النساء مضارة من كانوا له أولياء من النساء يعطلهن عنمن أردن نكاحه من أزواج كانوا لنهن فَبِنْ مِنْهُنَّ بِمَا تَبَيَّنَ بِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا مِنْ طَلاقٍ أَوْ فَسْخٍ نَكَاحٍ»^(١).

وقال ابن حجر : «وفي حديث معرضل أن الولي إذا عضل لا يزوج السلطان إلا بعد أن يأمره بالرجوع عن العضل، فإن أجاب فذاك، وإن أصر زوج عليه الحاكم والله أعلم»^(٢).

-٣- العضل بسبب المال .. إذا أخر الولي تزوج موليته بسبب حرصه على المال، فقد تتحقق العضل منه، وكان للبنت أن تقدم إلى الحاكم ليتولى تزويجها إذا أصر الولي على العضل.

يقول ابن قدامة : «لا نعلم خلافاً بين أهل العلم في أن للسلطان ولاية تزويع المرأة عند عدم أوليائها، أو عضلهم، وبه قال مالك والشافعي، وإسحاق، وأبو عبيد، وأصحاب الرأي»^(٣). ويقول المباركفوري : «الولي إذا امتنع من التزويع فكأنه لا ولية لها، فيكون السلطان ولية»^(٤). ويقول ابن تيمية : «وإذا رضيت

(١) تفسير الطبرى ج ٢ ص ٢٩٩ .

(٢) فتح البارى ج ٩ ص ١٨٨ .

(٣) المغني ج ٦ ص ٤٦٠ .

(٤) تحفة الأحوذى ج ٢ ص ١٧٦ .



رجلًاً وكان كفؤاً لها، وجب على ولية أن يزوجها به، فإن عضلها أو امتنع عن تزويجها زوجها الولي الأبعد منه، أو الحاكم بغير إذنه، باتفاق العلماء، فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه، ولا يعرضلها عن نكاح إذا كان كفؤاً باتفاق الأمة»^(١).

(١) الفتاوي ص ٣٢، ص ٥٢، ٥٣.



الفصل

الثالث

المودة والرحمة

ينبغي أن يتم الزواج على بصيرة ومعرفة، وتشاور وتفاهم، وينبني على أساس ثابتة، منها :

١- النظر إلى الخطوبة لتدوم المودة، وتقع الألفة، وتزداد الحبة لقول رسول الله ﷺ للمغيرة بن شعبة: «انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما» الترمذى - حديث حسن .

ولا ينظر إلا لوجهها وكفيها كما ذكر النووي وابن قدامة: «ولا خلاف بين أهل العلم في إباحة النظر إلى وجهها، وذلك لأنه ليس بعورة، وهو مجمع المحسن، وموضع النظر، ولا يباح له النظر إلى ما لا يظهر عادة» فيكفى الوجه عن حسن صاحبه أو قبحه، والكفان ينبعان عن خصوبة الجسد وصلابته، فلا ينبغي التجاوز إلى غيرهما، وإذا أراد المزيد على ذلك فليكن عن طريق امرأة كما قال النبي ﷺ : «شمّي عوارضها، وانظر إلى عرقوبها» المستدرك على الصحيحين .



٢- أن تنظر الخطوبة إلى الخاطب فإنها يعجبها منه ما يعجبه منها وقد ذكر ابن القيم «أن المغيرة بن شعبة وفتى من العرب خطباً امرأة وكان الفتى جميلاً فأرسلت إليهما المرأة لابد أن أراكمَا، وأسمع كلامكمَا، فاحضرا إن شئتمَا، فأجلستهما بحيث تراهمَا، فعلم المغيرة أنها تؤثر عليه الفتى فأقبل عليه، فقال: لقد أوتيت حسناً وجمالاً وبياناً، فهل عندك سوى ذلك؟، قال: نعم فعدد عليه محسنه ثم سكت، فقال المغيرة: كيف حسابك؟ لا يسقط على منه شيء، وإنني لا أستدرك منه أقل من الخردة.

فقال له المغيرة: أضع البدرة في زاوية البيت، فينفقها أهل بيتي على ما يريدون مما أعلم بنفادها حتى يسألوني غيرها، فقالت المرأة: «والله لهذا الشيخ الذي لا يحاسبني أحب إلى من الذي يحصي على أدنى من الخردة، فتزوجت المغيرة»^(١).

٣- الوسطية في التعرف بين الخاطبين، فلم يقف لدى الغموض المطلق، والجهالة التامة، ولم يبلغ الإباحية باسم التعرف على الخطوبة. وإذا كان من الناس من يدعوا إلى الاتصال بين الخاطبين والزيارات فيما بينهما بحجة إعطاء الفرصة لهما حتى يفهم كل واحد منهمما الآخر، فتقل احتمالات حدوث الشقاق،

(١) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم ص ٢٧ - ٣٨.



وتوسّس حياتهما على المحبة والوداد والإخلاص والوفاء، فهذه الدعوى تخفي وراء بريقها الزائف الفساد والخراب.

الاستئمار قبل التزويج

– أمر رسول الله ﷺ أولياء البنات باستئمارهن قبل تزويجهن في حديث عائشة التي سأله عن الجارية ينكحها أهلها تستأمر أم لا؟ فقال لها (عليها السلام) : «نعم تُستأمر» فقلت عائشة: فقلت له: فإنها تستحق، فقال (عليه السلام) : «فذلك إذنها، إذا هي سكتت» رواه مسلم . وقال (عليه السلام) : «لاتنكح الشيب حتى تُستأمر، ولا تُنكح البكر حتى تُستأذن وإذنها الصمoot» الترمذى .

ويقول ابن تيمية: «وأما الأب والجد فينبغي لهما استئذانهما، واختلف العلماء في استئذانهما هل هو واجب أو مستحب؟ وال الصحيح أنه واجب» (١).

– ولا تجبر البكر البالغ على النكاح، وألا تزوج إلا برضاهما، ولذلك يقول ابن تيمية: «وأما تزويجها مع كراحتها للنكاح فهذا مخالف للأصول والعقول، والله لم يسوغ لوليهما أن يكرهها على بيع أو إيجاره إلا بإذنها، ولا على طعام أو شراب أو لباس لا تريده، فكيف يكرهها على مباضعة من تكره مباضعته، ومعاشرة من تكره معاشرته، وقد جعل الله بين الزوجين مودة ورحمة؟» .

(١) الفتاوى ج ٣٢ ص ٤٠ .



– ولا يجوز أن تُزوج المرأة بـكراً كانت أو ثبـاً إلا بـموافقتها، ولو تزوجت بالإجبار كان لها طلب فـسخ النـكـاح، ويـظـهـرـ منـ هـذـاـ حـرـصـ الشـرـيـعـةـ عـلـىـ تـأـسـيـسـ الأـسـرـةـ عـلـىـ أـسـسـ ثـابـتـةـ.

– واستشارة الأم في تزويج ابنتها مما يرسخ بنـيـانـ الأـسـرـةـ فيـقـولـ صـلـوـاتـ اللـهـ وـسـلـامـهـ عـلـيـهـ: «آمـرـوـ النـسـاءـ فـيـ بـنـاتـهـنـ» رواه أبو داود. وذلك أن البنت قد لا تفصح عما يدور في صدرها من التردد والاضطراب إلا لأمهـاـ؛ فـاستـشـارـةـ الأمـ هـيـ الطـرـيقـةـ المـفـيـدـةـ لـعـرـفـةـ رـأـيـ الـبـنـتـ.

واجبات الزوجية

أمرت الشـرـيـعـةـ الرـوـجـينـ أـنـ يـعـاـمـلـ كـلـ مـنـهـمـاـ الـآـخـرـ مـعـاـمـلـةـ حـسـنـةـ كـرـيمـةـ، وـأـنـ يـحـفـظـ حـقـ الـآـخـرـ، فـقـالـ (صـلـيـلـهـ عـلـيـهـ سـلـامـ) للـرـجـالـ: «وـاسـتـوـصـوـاـ بـالـنـسـاءـ خـيـرـاـ» رـواـهـ مـسـلـمـ. وـقـالـ: «أـكـمـلـ الـمـؤـمـنـيـنـ إـيمـانـاـ أـحـسـنـهـمـ خـلـقاـ، وـخـيـارـكـمـ خـيـارـهـمـ لـنـسـائـهـمـ» التـرـمـذـىـ. وـقـالـ لـلـنـسـاءـ: «لـوـ كـنـتـ آـمـرـاـ أـحـدـاـ أـنـ يـسـجـدـ لـأـحـدـ لـأـمـرـتـ الـرـأـءـةـ أـنـ تـسـجـدـ لـزـوـجـهـاـ» التـرـمـذـىـ.

وـحتـىـ يـسـودـ الـوـدـادـ فـيـ الـحـيـاةـ الـعـائـلـيـةـ يـنـبـغـيـ ماـ يـأـتـيـ:

١- حـسـنـ مـظـهـرـ الـرـأـءـةـ: ظـهـورـ الزـوـجـةـ بـالـمـظـهـرـ الـلـائـقـ أـمـامـ الزـوـجـ، فـخـيـرـ النـسـاءـ هـىـ الـتـىـ تـسـرـ زـوـجـهـاـ بـمـنـظـرـهـاـ فـلـقـدـ قـيلـ قـيـلـ لـرـسـوـلـ اللـهـ



عليه السلام : أى النساء خير ؟ قال : «التي تسرُّه إذا نظر ، وتطيعه إذا أمر ، ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره» رواه النسائي . وظهور الزوجة بالمظاهر اللائقة يدخل السرور على الزوج ، فذوات الأزواج يحسن منهن التزيين للأزواج ، وإهمال الزوجة للتنظيف والتزيين المطلوب يسبب النفرة بين الزوجين لذلك قال (عليه السلام) : «إذا طال أحدكم الغيبة فلا يطرق أهله ليلاً» البخاري ، لكنه تمشط الشعثة ، وتستحد المغيبة ..

ففي الحديث الحث على التواد والتحاب بين الزوجين وينبع ذلك من المظهر الحسن الجميل .. وكثير من النساء يهملن هذا الأمر المهم ، ويبذلن وقتاً طويلاً لإصلاح أحوالهن ، وتسرير شعورهن ، وتصبيح وجههن بألوان مختلفة وقت الخروج إلى الأسواق أو للزيارات ، ويهملن مظهريهن وإصلاح أحوالهن للأزواج ، ثم يستكينن رغبة الأزواج عنهن .

٢ - حسن مظهر الرجل : ولا يقتصر الاهتمام بالمظهر الملائم على الزوجة ، بل يجب على الزوج أن يهتم بإصلاح حاله كما قال ابن عباس : «إنى لأحب أن أتزين للمرأة كما أحب أن تتزين لي : لأن الله يقول : «ولهن مثل الذى عليهن بالمعروف»^(١) .. وتفاوت أحوال الرجال فى الزينة فإنهم يتزينون على الليق والوفاق .

(١) الطبرى ج ٤ ص ٥٣٦ .



٣- حسن التبعل: ولکی یکون الزواج أغض للبصر، وأحصن للفرج أکدت الشريعة على المرأة إجابة زوجها إذا دعاها. قال ﷺ «إذا دعا الرجل زوجته حاجته، فلتأنه وإن كانت على التنور» الترمذی، وحدر (عَلَيْهِ السَّلَامُ) من عدم إجابة الدعوة فقال: «والذى نفس محمد بيده، ما من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتابى عليه إلا كان الذى في السماء ساخطا عليها حتى يرضى عنها» رواه مسلم. والملائكة تلعن الزوجة عند عدم استجابتها قال (عَلَيْهِ السَّلَامُ): «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه، فأبانت أن تجئ لعنتها الملائكة حتى تصبح»، وفي رواية «إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى ترجع» الحديثان في البخاري.

وصلاة الزوجة لا تُقبل إذا لم تستجب لزوجها فقد ورد في حديث جابر، رفعه : «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة، ولا يصعد لهم إلى السماء حسنة: العبد الآبق حتى يرجع، والسكران حتى يصحو، والمرأة الساخطة عليها زوجها حتى يرضي»^(١). ولکی يؤدی الزواج دوره المنشود في منع الواقع في الفاحشة أمر الزوجة إلا تشتعل بالنوافل وتهمل حق الزوج، فلقد جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: زوجي صفوان بن المعطل يضربني إذا صليت، ويفطرني إذا صمت، ولا يصلى الفجر حتى تطلع الشمس، قال: وصفوان عنده، فسألها عما قالت: فقال: يا رسول

(١) ابن خزيمة وابن حيان نقلًا عن الفتح.



الله، أما قولها: يضرني إذا صليت، فإنها تقرأ بسورتين وقد نهيتها، فقال له رسول الله ﷺ: «لو كانت سورة واحدة لكفت الناس» قال: وأما قولها: يفطرني إذا صمت، فإنها تنطلق تصوم وأنا رجل شاب، فلا أصبر، فقال رسول الله ﷺ: «لا تصوم المرأة إلا بإذن زوجها» وأما قولها: إنني لا أصلح حتى تطلع الشمس، فإننا أهل بيت عرف لنا ذاك، لا نكاد نستيقظ حتى تطلع الشمس قال: «فإذا استيقظت يا صفوان فصل» رواه أبو داود.

فالمرأة لا تطيل صلاتها النافلة حيث يتضرر بها الزوج، ولا تصوم صوم النفل وزوجها شاهد إلا بإذنه.

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن رجل له زوجة تصوم النهار، وتقوم الليل، وكلما دعاها الرجل إلى فراشه تأبى عليه، وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج فأجاب: «لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين، بل يجب عليها أن تطيعه إذا طلبها إلى الفراش، وذلك فرض واجب عليها، وأما قيام الليل وصيام النهار فمتطوع، فكيف تقدم مؤمنة النافلة على الفريضة؟^(١) وللرجل عليها أن يتمتع بها متى شاء ما لم يضر بها أو يشغلها عن واجب، فيجب أن تمكنه كذلك»^(٢).

(١) الفتاوي ج ٣٢ ص ٢٧٤ .

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦٣ .



٤- حق المرأة: طالب الإسلام الرجل بأن يؤدي إلى الزوجة حقها، وأن يعفها ويغنيها عن التطلع إلى غيره.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان حق المرأة على زوجها: «فإن للمرأة على الرجل حقاً في ماله وهو الصداق، والنفقة بالمعروف، وحقاً في بدنها، وهو العشرة والمتعة، بحيث لو آتى منها استحققت الفرقة بإجماع المسلمين، وكذلك لو كان مجبوباً أو عيناً لا يمكنه جماعها فلها الفرقة، ووطئها واجب عليه عند أكثر العلماء، وقد قيل إنه لا يجب اكتفاء بالباعث الطبيعي، والصواب: أنه واجب كاما دل عليه الكتاب والسنة والأصول»^(١).

(١) نفس المرجع.



الباب الثاني

آداب النكاح

الفصل الأول: بين النكاح والسفاح

الفصل الثاني: صيانة الزوجة

الفصل الثالث: ظهر الحياة الزوجية





الفصل الأول

بين النكاح والسفاح

أولاً : آداب النكاح

أحاطت الشريعة النكاح بآداب تميزه عن السفاح منها :

١- إعلان النكاح

فقد قال عليه السلام : «أعلنوا النكاح»^(١)

قال ابن عبد البر : «ومن فرض النكاح عند مالك إعلانه لحفظ النسب، والولي والصداق من أركان النكاح، ونكاح السر لا يجوز، ويفسح قبل الدخول وبعده إذا وقع إلا أن يعلن قبل أن يغادر عليه»^(٢).

وقال ابن القيم : «وشرط في النكاح شروطاً زائدة على مجرد العقد، فقطع عنه شبه بعض أنواع السفاح، كاشترطت إعلانه، إما بالشهادة، أو بترك الكتمان، أو بهما، واشترطت الولي، ومنع المرأة

(١) رواه أحمد وابن حبان في صحيحه والطبراني وأبو نعيم والحاكم.

(٢) الكافي في فقه المالكي ج ٢ ص ٥٢٠.



أن تليه، وندب إلى إظهاره، حتى استحب فيه الدفّ، والصوت، والوليمة، وأوجب فيه المهر، ومنع هبة المرأة لغير النبي ﷺ.

وسر ذلك، أن في ضد ذلك، والإخلال به ذريعة إلى وقوع السفاح بصورة النكاح، كما في الآخر (إن الزانية هي التي تزوج نفسها) فإنه لا تشاء زانية تقول: زوجتك نفسى بكذا سرًا من ولديها، بغير شهود، ولا إعلان، ولا وليمة، ولا دفّ، ولا صوت – إلا فعلت، ومعلوم قطعاً أن مفسدة الزنا لا تنتفى بقولها: أنكحتك نفسى، أو زوجتك نفسى، أو أبحثتك مني كذا وكذا، فلو انتهت مفسدة الزنا بذلك لكان هذا من أيسر الأمور عليها وعلى الرجل، فعظم الشارع أمر هذا العقد، وسدّ الذريعة إلى مشابهة الزنا بكل طريق»^(١).

٢- النكاح في المساجد

قال ﷺ: «أعلنوا هذا النكاح، واجعلوه في المساجد، واضربوا عليه بالدفوف» الترمذى.

وجعل النكاح في المساجد إما لأنه أدعى إلى الإعلان، أو لحصول بركة المكان، وينبغي أن يراعى فيه فضيلة الزمان ليكون نوراً على نور، وسراوراً على سرور.

قال ابن الهمام: «يستحب مباشرة عقد النكاح في المسجد

(١) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان تحقيق الفقى ج ١ ص ٣٦٥ - ٣٦٦.



لكونه عبادة، وكونه في يوم الجمعة، وهو إما تفاؤلاً للجتماع، أو توقع زيادة الشواب، أو لأنه يحصل به كمال الإعلان^(١)، ورأى رسول الله ﷺ جماعة في المسجد، فقال: ما هذا؟ قالوا: نكاح - قال: هذا النكاح ليس بالسفاح^(٢).

٣- الشهود

لقد اشترطت الشريعة الإسلامية وجود الشهود في عقد النكاح، لقطع شبهة السفاح لما رواه ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال: «البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة» رواه الترمذى . ولما روتته عائشة رضى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدى عدل» رواه الدارقطنى .

ولما روى أيضاً أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة فقال: «هذا نكاح السر، ولا أجيزة، ولو كنت تقدمت فيه لترجمته» رواه مالك .

والآحاديث وإن كانت ضعيفة إلا أنه يقوى بعضها بعضاً .

قال الترمذى: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا: «لا نكاح إلا بشهود» لم يختلف في ذلك من رضى منهم «إلا قوم من المؤخرین»^(٣) .

(١) مرقاة المفاتيح ج ٣ ص ٤٢٥ .

(٢) المصنف للحافظ أبي بكر عبد الرزاق الصنعاني ج ٦ ص ١٨٧ .

(٣) جامع الترمذى مع تحفة الأحوذى ج ٢ ص ١٧٨ .



٤ - خطبة

شرع رسول الله ﷺ الخطبة لحاجة النكاح لما تحققه من إشهار عن الزواج، وإعلان عنه، وذلك لأن الخطبة لا تكون إلا في جمع من الناس تتحقق بتجمعهم العلانية.

يقول ابن قدامة: «ويستحب أن يخطب العائد أو غيره قبل التوأجب ثم يكون العقد بعده» ثم يقول: «والمستحب أن يخطب بخطبة عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه التي قال فيها: علمنا رسول الله ﷺ التشهد في الصلاة، والتشهد في الحاجة، وكان الإمام أحمد بن حنبل إذا حضر عقد النكاح فلم يخطب فيه بخطبة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قام وتركهم»^(١).

إن الخطبة مبنها على التشهير، وجعل الشيء مسموعاً ومرأى من الجمهور، والتشهير بما يريد وجوده في النكاح ليتميز من السفاح. وأيضاً فالخطبة لا تستعمل إلا في الأمور المهمة، والاهتمام بالنكاح، وجعله أمراً عظيماً بينهم من أعظم المقاصد^(٢).

٥ - الوليمة

شرع رسول الله ﷺ دعوة الوليمة مناسبة الزواج. روى مسلم

(١) المغني ج ٦ ص ٥٢٦ - بتصريف.

(٢) حجة الله البالغة ج ٢ ص ١٢٧ - ١٢٨.



عن أنس ابن مالك أن عبد الرحمن بن عوف تزوج على عهد رسول الله ﷺ على وزن نواة من ذهب، فقال له رسول الله ﷺ: «أولم ولو بشاة» وكذلك ذكره البخاري. ولما خطب على فاطمة قال رسول الله ﷺ: «إنه لابد للعرس من وليمة».

يقول ولی الله الدهلوی فی الولیمة: «وفي ذلك مصالح كثيرة، منها: التلطف بأشعة النکاح، وأنه على شرف الدخول بها، إذ لابد من الإشاعة لتلا يبقى محلًا لوهם الواهم في النسب وليتميز النکاح عن السفاح»^(١).

وقد قال ﷺ: «إذا دُعى أحدكم إلى الوليمة فليأتها» وفي رواية: «فإن شاء طعم، وإن شاء ترك».. فلما كانت الإجابة من الأصول التشريعية فعلى الناس أن ينقادوا وimitلوا ويطيعوا. وإلا لما تحققت المصلحة المقصودة بالأمر.

٦- الدف

روى الإمام أحمد عن أبي حَسَنَ: أن النبي ﷺ كان يكره نکاح السر حتى يُضرب بدُفٍ ويُقال: أتيناكم أتيناكم فحيونا حييكم» رواه أحمد.

وعن محمد بن حاتب الجمحي قال: قال رسول الله ﷺ: «فصل ما بين الحلال والحرام الدف والصوت» الترمذى.

(١) حجة الله البالغة ج ٢ ص ١٣٠.



فالمراد هنا الترغيب إلى إعلان أمر النكاح بحيث لا يخفى على الأبعد، فالسنة إعلان النكاح بضرب الدف، وأصوات الحاضرين، بالتهنئة أو النغمة في إنشاد الشعر المباح.

ويقول ولی الله الدهلوی: وفي ذلك مصلحة وهى أن النكاح والسفاح لما اتفقا في قضاء الشهوة، ورضا الرجل والمرأة، وجب أن يؤمر بشيء يتحقق به الفرق بينهما بادى الرأى بحيث لا يبقى لأحد فيه كلام ولا خفاء^(۱).

ويحظر من الأغانى المهيجة للشروع، المستملة على وصف الجمال والفح姣، ومعاقرة الخمور فإن ذلك يحرم في النكاح كما يحرم في غيره^(۲) وكذلك سائر الملاهى المحرمة ولا بأس بالغزل بمثل قول النبي ﷺ للأنصار:

أتيناكم أتيناكم	فحيونا نحييكم
لولا الذهب الأحمر	ما حلت بواديكم
ولولا الحنطة السوداء	ما سرت عذاريكم

وليس على ما يصنعه الناس اليوم^(۳).

(۱) حجة الله البالغة ج ۲ ص ۱۲۸.

(۲) نيل الأوطار ج ۶ ص ۲۱۲.

(۳) المغني ج ۶ ص ۵۲۷.



ثانياً: النكاح المشابه للسفاح

هناك صور من النكاح حرمها الإسلام لما تنطوى عليه من مشابهة السفاح. منها:

١- نكاح المتعة

نکاح المتعة: هو تزویج المرأة إلى أجل، فإذا انقضى الأجل وقعت الفرقة.

وقد حرمته شريعة الإسلام لما فيه من تشابه بالسفاح.

روى البخاري أن علياً قال لابن عباس إن النبي ﷺ نهى عن المتعة، وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خير.

روى مسلم عن سيرة الجهنمي أنه كان مع رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس إنني قد أذنت لكم في الاستمتاع النساء، وإن الله قد حرم ذلك إلى يوم القيمة، فمن كان عنده شيء فليدخل سبيله، ولا تأخذوا مما آتتكموهن شيئاً».

روى ابن ماجة: لما ولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال: «إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثة، ثم حرمها، والله لا أعلم أحداً يتمتع وهو ممحضن إلا رجمته بالحجارة إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرمها».



وفي السنن الكبرى للبيهقي عن بسام الصيرفي قال: سألت جعفر بن محمد عن المتعة فووصفتها، فقال لي: ذلك الزنا.

وبإياحتها في أول الأمر كانت قاصرة على ظروف خاصة ولم تكن عامة، فقد روى البخاري عن عبد الله بن مسعود قال: «كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس معنا شيء، فقلنا ألا نستخصى؟ فنهانا عن ذلك، ثم رخص لنا أن ننكر المرأة بالثواب». ﴿فَمَا رَحْمَةٌ لِّلْعَزِيزِ إِلَّا لِلْمُنْذَرِ﴾

فسبب الإباحة هو: الحاجة مع قلة الشيء. يؤيد ذلك حديث أبي ذر بإسناد حسن «إنما كانت المتعة لحرينا وخوفنا» وما رخص فيها إلـا لعزبة كانت بالناس شديدة. ثم حرمها النبي ﷺ، واجتمعت الأمة على تحريمها.

يقول القرطبي: «الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل، وأنه حرام، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمه، إلـا من لا يلتفت إلـيـه من الروافض». ﴿إِلَّا مَنْ لَمْ يَرَهُ مِنْ رَوَافِدِهِ﴾

ويقول القاضي عياض: «واتفق العلماء على أن المتعة كان نكاحاً إلى أجل لا ميراث فيها، وفراقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق، ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمه من جميع العلماء إلـا الروافض». ﴿إِلَّا مَنْ لَمْ يَرَهُ مِنْ رَوَافِدِهِ﴾

فالمتعة حرام حرمها الله على لسان نبيه ﷺ إلى يوم القيمة،



وأتفقت الأمة على تحريمها، وهكذا باعدت الشريعة النكاح عن السفاح بتحريمها المتعة.

٢- المخلل

التحليل: هو تزوج أحد مطلقة غيره ثلاثة، بقصد أن يطلقها بعد الوطء ليحل للمطلق الأول نكاحها.

وقد حرمَ الإسلام لما فيه من شبهة السفاح، وقد روى الترمذى عن عبد الله قال: «لعن رسول الله ﷺ المخلل والمحلل له».

قال القاضى: «المخلل الذى تزوج مطلقة الغير ثلاثة على قصد أن يطلقها بعد الوطء ليحل للمطلق نكاحها، وكأنه يحللها على الزوج الأول بالنكاح والوطء.

والمحلل له: هو الزوج.

وإنما لعنهمما لما فى ذلك من هتك المروءة، وقلة الحمية، والدلالة على خسدة النفس وسقوطها.

أما بالنسبة إلى المخلل له فظاهر.

وأما بالنسبة إلى المخلل فلأنه يغير نفسه بالوطء بعرض الغير، فإنه إنما يطؤها ليعرضها لوطء المخلل له. ولذلك مثله عليه بالتباس المستعار»^(١).

(١) تحفة الأحوزى.



فی حديث عقبة بن عامر قال: قال رسول الله ﷺ : «ألا أخبركم بالتيس المستعار؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: هو المخلل والمخلل له»^(١).

ويقول الصناعي: «والحديث دليل على تحريم التحليل؛ لأنَّه لا يكون اللعن إِلَى عَلَى فاعل الحرم، وكل محرم منهى عنه، والنهى يقتضى فساد العقد، واللعن وإنْ كان ذلك للفاعل لكن عُلُقًّا بوصف يصح أن يكون علة الحكم»^(٢).

وقال عمر: «لا أُوتى بمحلل ولا محلل له إِلَّا رجمتهما»^(٣).
وسئل ابن عمر عن تخليل المرأة لزوجها. قال: ذلك السفاح، لو أدر كُمْ عمر لشكلكم».

وسئل ابن عمر عن رجل طلق ابنته عم له، ثم رغب فيها وندم، فأراد أن يتزوجها رجل يحلها له. فقال: كلامهما زان وإن مكثاً كذا وكذا، ذكر عشرين سنة، أو نحو ذلك إذا كان الله يعلم أنه يريد أن يحلها له»^(٤).

(١) رواه ابن ماجه

(٢) سبل السلام.

(٣) ابن أبي شيبة وعبد الرزاق.

(٤) المصنف لعبد الرزاق.



وسائل ابن عباس: كيف ترى في رجل يحلها له؟ قال: من يخادع الله يخدعه» عبد الرزاق.

قال ابن تيمية: «دين الله أزكي وأظهر من أن يُحرّم فرجاً من الفروج حتى يستعار له تيس من التيوس، لا يُرعب في نكاحه ولا مصاهرته، ولا يُرعب بقاوته مع المرأة أصلاً، فينزو عليها، وتحل بذلك. فإن هذا سفاح وزنى. كما سماه أصحاب رسول الله ﷺ فكيف يكون الحرام محللاً؟... أم كيف يكون الخبيث مطبياً؟ أم كيف يكون النجس مطهراً؟

وغير خاف على من شرح الله صدره للإسلام، ونور قلبه بالإيمان أن هذا من أقبح القبائح التي تأتي بها سياسة عاقل، فضلاً عن شرائع الأنبياء، لاسيما أفضل الشرائع، وأشرف المذاهب»^(١).

(١) الفتاوي إليه ذهب مالك، وأحمد والشوري، وأهل الظاهر، وغيرهم من الفقهاء، منهم الحسن، والنخعي، وقتادة، والليث، وابن المبارك، وهو الحق.



الفصل الثاني

صيانت الزوجة

لا ينبغي أن تتحول رابطة الزوجية إلى وسيلة لارتكاب الفاحشة، وذلك بإهمالها، وعدم إعطائهما حقوقها أو الغياب عنها مدة طويلة غير محددة؛ لذلك اتخذت الشريعة الإسلامية وسائل الوقاية والحفظ لنزوجة حتى تصان من السفاح وهي متلبسة بثوب النكاح. منها:

١- غياب الزوج

في كتاب روضة المحبين، ونرفة المشتاقين قصة طريفة، ولكن بنى عليها الفقهاء أحكاماً إسلامية، ينقل ابن القيم القصة عن سعيد بن جبير رضي الله عنهم جميعاً قال:

كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه إذا أمسى أخذ درره ثم طاف بالمدينة، فإذا رأى شيئاً ينكره أنكره، فبينما هو ذات ليلة يعسُّ إِذْ مَرَّ بِامْرَأَةٍ عَلَى سطحٍ وَهِيَ تَقُولُ :



وأرقني ألا خليل ألا عبء
 لحرك من هذا السرير جوانبه
 وأكرم بعلى أن تُنال مراكبه
 ثم تنفست الصعداء وقالت: لهان على عمر بن الخطاب ما
 تطاول هذا الليل واخضلي جانبه
 فوالله لو لا الله لا رب غيره
 مخافة رب الحياة يصدني
 لقيت الليلة.

فضرب باب الدار. فقالت: من هذا الذي يأتي إلى امرأة مغيبة
 هذه الساعة؟

فقال رضي الله عنه: افتحي، فأبْتَ، فلما أكثر عليها قالت: أما
 والله لو بلغ أمير المؤمنين لعاقبك، فلما رأى عفافها، قال: افتحي
 فأنا أمير المؤمنين، قالت: كذبت ما أنت بأمير المؤمنين. فرفع
 صوته، ووجه لها، فعرفت أنه هو، ففتحت له، فقال: هي: كيف:
 قلت؟ فأعادت عليه ما قالت، فقال: أين زوجك؟ قالت: بُعث
 كذا وكذا، فبعث إلى عامل ذلك الجندي أن سرح فلان بن فلان،
 فلما قدم عليه قال: اذهب إلى أهلك.

ثم دخل على حفصة ابنته، فقال: أى بنية، كم تصرير المرأة عن
 زوجها؟ قالت: شهراً، واثنين، وثلاثة، وفي الرابع ينفذ الصبر،
 فجعل ذلك أجلاً للبعث».

فيقول ابن القيم: «وهذا مطابق لجعل الله سبحانه وتعالى مدة
 الإيلاء أربعة أشهر.



فإنه - سبحانه وتعالى - يعلم أن صبر المرأة يضعف بعد الأربعه .. ولا تتحمل قوة صبرها أكثر من هذه المدة.

فجعلها أجلاً للمولى ... وخيرها بعد الأربعه .. إن شاءت أقامت معه .. وإن شاءت فسخت نكاحه .. فإذا مضت الأربعه أشهر عيل صبرها» روضة المحبين.

فإذا كان المجاهد لا يجوز له أن يغيب عن أهله لمدة أكثر من أربعة أشهر، أو ستة أشهر، فكيف يجوز الغياب لأكثر من هذه المدة لغير غرض الجهاد؟؟.

قيل للإمام أحمد حنبل: كم يغيب الرجل عن زوجته؟
قال: ستة أشهر، يُكتب إليه، فإن أبى أن يرجع فرق الحاكم بينهما». المغني.

فإذا طلبت الزوجة بعد هذه المدة من الحاكم التفرير فرق بينهما.

وعلى الأزواج الذين يهجرن نسائهم بالسنة والأكثر بحجة العمل في أماكن نائية أن يتقين الله في زوجاتهم حتى لا يتعرضن للفاحشة، ثم لغضب الله ومقته!!.

٢- المفهود

قضى عمر بن الخطاب في زوجة المفقود فقال: «أيما امرأة



فقدت زوجها، فلم تدر أين هو، فإنها تنتظر أربع سنين، ثم تعتد أربعة أشهر وعشراً، ثم تحل «الموطأ».

وبذلك قضى عثمان بن عفان، وأفتى ابن عباس بذلك، ولكن سعيد ابن المسيب فرق بين من فقد أثناء القتال وغيره. فإذا فقد في القتال على الزوجة أن تتربيص مدة سنة واحدة.. فإذا فقد في غير القتال فتنتظر مدة أربع سنوات.

أما زوجة الأسير فقد نقل البخاري عن الزهرى أن الأسير إن كان يعلم مكانه لا تتزوج امرأته، ولا يُقسم ماله، فإذا انقطع خبره سنته سنة المفقود.

أما ابن تيمية فيرى في الأسير والمحبوس من تعدد انتفاع امرأته به إذا طلبت فرقته كالقول في امرأة المفقود بالإجماع. كما قاله أبو محمد المقدسي.

هذه الأحكام كلها حتى لا تبقى الزوجة معلقة فتقع في الفاحشة والعياذ بالله.

٣ - الطلاق

الإسلام حريص على استدامة الحياة الزوجية. فيقول الرسول عليه السلام : «أبغض الحلال إلى الله الطلاق» أبو داود. ويقول : «أيما امرأة سألت زوجها طلاقاً في غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة» الترمذى - حديث حسن.



ويقول ابن تيمية: «بل نفس الطلاق إذا لم تدع إليه حاجة منهى عنه باتفاق العلماء، إما نهى تحريم أو نهى تنزيه» الفتاوى.

وفى نفس الوقت لم يحرّم الإسلام الطلاق كما حرمته النصرانية حتى لا يدفع الزوجين إلى الوقوع في الحرام.

وهذا ما يدفع إقامة الصلات غير المشروعة خارج نطاق الزوجية.

وذكر ابن كثير رواية ابن مردوية عن عائشة رضي الله عنها قالت: لم يكن للطلاق وقت، يطلق الرجل امرأته ثم يراجعها ما لم تنقض العدة، وكان بين رجل من الأنصار وبين أهله بعض ما يكون بين الناس، فقال: والله، لا ترتكنك، لا أيّما ولا ذات زوج، فجعل يطلقها حتى إذا كادت العدة أن تنقضى راجعها، ففعل ذلك مراراً. فأنزل الله عز وجل فيه ﴿الطلاقُ مَرْتَانٌ فِإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

يقول ابن كثير معلقاً على الآية: «هذه الآية رافعة لما كان عليه الأمر في ابتداء الإسلام من أن الرجل كان أحق برجعة امرأته، وإن طلقها مائة مرة، مادامت في عدتها... فلما كان هذا فيه ضرر على الزوجات قصرها الله إلى ثلاث طلقات، وأباح الرجعة في المرة واثنتين، وأبان بالكلية في الثالثة».



فالشريعة راعت حق الزوجة بتنقييد حق الزوج في تطليق المرأة والرجعة إليها، وقدمت ضماناً للحيلولة بينها وبين الفاحشة.

٤- الإيلاء

هو أن يحلف الرجل أن لا يطأ امرأته مدة أربعة أشهر أو أكثر – وكان أهل الجاهلية، يحلف أحدهم على أن لا يقرب امرأته أبداً، أو لمدة طويلة.

وفي هذا إيذاء للمرأة، وهضم حقوقها كما يقول ابن عباس: كان إيلاء أهل الجاهلية السنة والستين وأكثر من ذلك، يقصدون بذلك إيذاء المرأة عند المساءة» القرطبي.

فأنزل الله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَائِهِمْ تَرْبُصُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاعْلُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [٢٢٦] وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧].

يقول ابن كثير: «الإيلاء: الحلف، فإذا حلف الرجل أن لا يُجامع زوجته مدة، فلا يخلو إما أن يكون أقل من أربعة أشهر، أو أكثر منها، فإن كانت أقل فله أن ينتظر انقضاء المدة ثم يُجامع امرأته، وعليها أن تصبر، وليس لها مطالبته بالفيئة في هذه المدة، فاما إن زادت المدة على أربعة أشهر فللزوجة مطالبة الزوج عند انقضاء أربعة أشهر إما أن يفنيه إما أن يطلق..».



فإن أبي الزوج المولى - الذي حلف على عدم الاقتراب من امرأته - اختيار أحد الأمرين: الإمساك بالمعروف أو الطلاق، يجبره الحاكم على أن يطلق، وذلك حتى لا تبقى المرأة معلقة.

فإن أبي أن يطلق طلق عليه الحاكم. وتكون طلقة رجعية له رجعتها في العدة وفي هذا كمال رعاية حقوق الزوجة حتى لا تدفع بسوء ممارسة الزوج إلى الفاحشة.

٥- الظهار

في الجاهلية كان إذا غضب الرجل على زوجته قال لها: أنت على كظهر أمي، أو أختي .. فكانت المرأة تحرم عليه كما تحرم على غيره حرمة مؤبدة.

يقول الشربيني الخطيب: «كان طلاقاً في الجاهلية، وقيل في أول الإسلام، ويقال: كانوا في الجاهلية إذا كره أحدهم امرأته، ولم يُرد أن تتزوج بغيره آلى منها أو ظاهر، فتبقى لا ذات زوج ولا خلية تنكح غيره» مغنى المحتاج.

فوقعت مثل هذه الواقعة في زمن النبي ﷺ واستفتى فيها فأنزل الله تعالى بياناً لهذا الأمر.

روى أبو داود في سننه عن خولة بنت مالك بن ثعلبة قالت: ظاهر مني أوس بن ثابت، فجئت رسول الله ﷺ أشكو إليه،



رسول الله ﷺ يجادلني فيه . ويقول : « اتقى الله فإنّه ابن عمك ، فما برأت حتى نزل القرآن : ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا ﴾ [المجادلة : ١] .

فدللت هذه الآيات على أن الظهار حرام لأن الله سماه «منكراً من القول وزوراً» وأنه إذا ظهر الرجل امرأته حرم عليه إتيانها حتى يكفر كفارة الظهار لقوله تعالى: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَ﴾ [المجادلة: ٣] وتحجب على المظاهر الكفاررة بالعود لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] وذلك حتى لا يكرر مثل هذا القول.. وجعلت الكفاررة عتق رقبة، أو إطعام ستين مسكيناً، أو صيام شهرين متتابعين، لأن مقاصد الكفاررة أن يكون بين عيني المكلف ما يكبحه عن الاقتحام في الفعل خشية أن يلزمه ذلك، ولا يمكن ذلك، إلا بكونها طاعة شاقة تغلب على النفس، إما من جهة كونها بذل مال يشح به، أو من جهة مقاومة جوع وعطش مفترطين﴾ حجۃ اللہ البالغة.

٦ - المخلع

هو الافتداء إذا كرهت المرأة زوجها، فخافت ألا توفيء حقه، أو
أن يبغضها، فلها أن تفتدي منه.

فإذا تشاقق الزوجان، ولم تقم المرأة بحقوق الرجل، وأبغضته،



ولم تقدر على معاشرته، فلها أن تفتدى منه، بما أعطاها، ولا حرج عليها في بذلها له، ولا حرج عليه في قبول ذلك منها، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَلَا يَحُلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خَفْتُمُ أَلَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾ [البقرة: ٢٢٩] تفسير ابن كثير.

وروى البخاري عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ، فقالت: يا رسول الله! ثابت بن قيس، ما أعتب عليه في خلق ولا دين، ولكنني أكره الكفر في الإسلام، فقال رسول الله ﷺ: أتردين عليه حديقه؟ قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: «اقبل الحديقة وطلقها تطليقة».

- يحرم على الأزواج الإضرار بالزوجة حتى تلجأ إلى الافتداء.

يقول الإمام مالك: «إنه إذا علم أن زوجها أضر بها، وضيق عليها، وعلم أنه ظالم بها، مضى الطلاق، وردّ عليها مالها.. فهذا الذي كنت أسمع، والذى عليه أمر الناس عندنا» الموطأ.

ويقول ابن قدامة: «فإنما إن عضل زوجته، وضارها بالضرب، والتضييق عليها، أو منعها من حقوقها. من النفقه والقسم، ونحو ذلك، لتفتدى نفسها منه، ففعلت، فالخلع باطل، والعوض مردود، روى ذلك عن ابن عباس، وعطاء، ومجاهد، والشعبي، والنخعي، والقاسم بن محمد، وعروة، وعمرو بن شعيب،



وحميد بن عبد الرحمن، والزهري، وبه قال مالك، والثورى، وقتادة، والشافعى، وإسحاق» المغنی.

إذا فقدت الحياة الزوجية جوهرها من التعاطف والتواط والسكن فيجب على الزوج إجابة طلب الزوجة إذا طلبت المخالعة منه.



الفصل الثالث

طهر الحياة الزوجية

يتطلب النكاح لأداء دوره المنشود بعض الآداب ، منها :

١ - عدم مُناكحة الزنادِ

لا يليق بالمؤمن العفيف أن يتزوج بالفاسقة أو الفاجرة ، كما لا يليق بالعفيفة أن تتزوج بالفاسق أو الفاجر من الرجال .

فحمرة الزواج بالزانية منقوله عن على ، والبراء ، وعائشة ، وابن مسعود ، لأن آية : « الزانى لا ينكح إلا زانية أو مشركة ... » ظاهرها الخبر ، وحقيقة النهى والتحريم بدلليل آخر الآية : « وحرم ذلك على المؤمنين » .

وإذا زنى الرجل فرق بينه وبين امرأته ، وكذلك إذا زنت المرأة فرق بينها وبين بعلها .

ولما جاء مرثد بن أبي مرثد يستأذن النبي ﷺ في الزواج من « عناق » وكانت من بغايا الجاهلية ، فلم يرد عليه حتى نزلت الآية الكريمة . فقال : يا مرثد لا تنكحها .



يقول ابن القيم : «وَمَا نَكَحَ الزَّانِيَةَ فَقَدْ صَرَحَ اللَّهُ سَبَّحَانَهُ وَتَعَالَى بِتَحْرِيمِهِ فِي سُورَةِ النُّورِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ مَنْ نَكَحَهَا فَهُوَ إِمَامَ زَانَ، أَوْ مُشْرِكٌ . فَإِنَّهُ إِمَامٌ أَنْ يُلْتَزِمَ حُكْمَهُ سَبَّحَانَهُ وَيُعْتَقِدُ وَجْوَبَهُ عَلَيْهِ أَوْ لَا . فَإِنْ لَمْ يُلْتَزِمْهُ وَلَمْ يُعْتَقِدْهُ فَهُوَ مُشْرِكٌ ، وَإِنْ التَّزَمَهُ وَاعْتَقَدَ وَجْوَبَهُ وَخَالِفَهُ فَهُوَ زَانٌ . ثُمَّ صَرَحَ بِتَحْرِيمِهِ فَقَالَ : «وَحَرَّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ» . وَمَا يَدِلُ عَلَى تَحْرِيمِ مَنَاكِحةِ الْزَّانِيَاتِ مِنَ النِّسَاءِ إِنَّ اللَّهَ أَحْلَّ نَكَاحَ النِّسَاءِ بِشَرْطِ الْإِحْسَانِ . يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿الْيَوْمَ أَحْلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْسَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْسَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا﴾ [المائدة: ٥] (١) .

ويقول ابن تيمية : «والمسافح الزاني الذي يسفح ماءه مع هذه وهذه – وكذلك المسافحة، والمتخذ الخدن الذي تكون له صديقة يزني بها دون غيره فشرط في الحل أن يكون الرجل غير مسافح ولا متخذ خدن». «واشترط هذه الشروط في الرجال هنا كما اشترطه في النساء هناك» (٢). فالإسلام حرم ماناكحة الزناة حتى يؤدى النكاح دوره الصحيح، ولا يكون بذاته سبباً لانتشار الفاحشة.

(١) زاد المعاد.

(٢) الفتاوى.



٢ - الستُّرُ

روى أبو داود عن بهز بن حكيم عن أبيه عن حيرة قال: قلت يا رسول الله! عوراتنا ما نأتى منها وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا عن زوجتك أو ما ملكت يمينك» قلت: يا رسول الله، وإذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «فإن استطعت أن لا يرينه أحد فلا يرينه» قلت: يا رسول الله: فإن كان أحدهما خالياً. قال: «فإن الله أحق أن يستحيي منه».

في الحديث الأمر بستر العورة في جميع الأحوال، ولكننه ينبغي الاقتصار على كشف المقدار الذي تدعو الضرورة إليه حال الجماع، لأن لزوم فرض ستر العورة وردت به الآثار عن النبي ﷺ، وحرّم النظر إليها روى مسلم عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ قال: «لا ينظر الرجل إلى عورة الرجل، ولا المرأة إلى عورة المرأة».

ولأن الأصل في الإسلام سترها لما في كشفها والنظر إليها من إثارة الشهوات ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا﴾ [الأعراف: ٢٦] فالآية تدل على فرض ستر العورة، لأنه أخبر سبحانه أنه أنزل علينا لباساً لتواري به سوءاتنا.

وحينما أباحت الشريعة العلاقات الجنسية في النكاح حرصت



أن تمارس في غاية السرية والخفاء، بعيداً عن الأنظار والأسماع، وحرمت إفشاء أسرار الزوجية، والتفاخر بالجماع لأن شأن هذه الأمور أن تثير الشهوات .. ذكر ابن قدامة حديث عائشة رضي الله عنها أنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء غطى رأسه، وإذا أتى أهله غطى رأسه، ولا يُجتمع بحيث يراهم أحد، أو يسمع حسّهما، ولا يقبلها ويباشرها عند الناس» ثم قال عن الإمام أحمد: «ما يعجبني إلا أن يكتم هذا كله». وقال الحسن في الذي يُجتمع المرأة والأخرى تسمع، قال: « كانوا يكرهون الوجس وهو الصوت الخفي » المغني .

ولا يجوز التحدث بما يجري بين الزوجين. روى مسلم عن أبي سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : «إن من أشرف الناس عند الله منزلة يوم القيمة، الرجل يُفضى إلى امرأته، وتفضى إليه ثم ينشر سرّها» .

وروى أحمد وأبو داود عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ صلى، فلما سلم أقبل عليهم بوجهه، فقال : «مجالسكم، هل منكم الرجل إذا أتى أهله أغلق بابه، وأرخي ستراه، ثم يخرج فيحدث، فيقول : فعلت بأهلي كذا؟» فسكتوا، فأقبل على النساء، فقال : هل منكم من تحدث؟ فجئت فتاة كعباً على إحدى ركبتيها، وتطاولت ليراهما رسول الله ﷺ ويسمع كلامها، فقالت : أى والله



إنهم ليتحددون، وإنهن ليتحددن، فقال: «هل تدرؤن ما مثل من فعل ذلك؟ مثل شيطان وشيطانة، لقى أحدهما صاحبه بالسكة فقضى حاجته منها. والناس ينظرون».

والحديثان يدلان على تحريم إفشاء أحد الزوجين لما يقع بينهما من أمور الجماع .. وكذلك حرمة الجماع بمرأى من الناس .

فأين هذا من انتشار الأفلام الجنسية، والمجلات والجرائد التي تعرض الأوضاع الجنسية والمناظر الباهتة الخلية المجانية؟ وللأسف قد سرى هذا بين المسلمين والمسلمات ولا حول ولا قوة إلا بالله.

٣ - العيوب

قد يوجد في أحد الزوجين بعض العيوب المنفرة فاعطى الإسلام الزوج الحق في فسخ النكاح - قال عمر: «من تزوج امرأة وبها برص أو جدام، أو جنون، فدخل بها فلها الصداق بما استحل من فرجها، وذلك غرم على وليهَا». وللزوجة الحق في طلب التفريق لوجود عيب في زوجها، قال سعيد ابن المسيب: «إيما رجل تزوج امرأة وبه جنون، أو ضرر، فإنها تخير، فإن شاءت قررت، وإن شاءت فارقت» الموطأ.

ويقول ابن تيمية: «إذا ظهر لأحد الزوجين جنون، أو جذام، أو برص، فللآخر فسخ النكاح»^(١).

الفتاوى (١)



ويقول ابن القيم: «إن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه، ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة يوجب الخيار، وهو أولى من البيع، كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى من شروط البيع. وما ألزم الله ورسوله مغروراً فقط، ولا مغبوناً بما غر به وغبن به، ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره، وموارده، وعدله، وحكمته، وما اشتمل عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول، وقربه من قواعد الشريعة»^(١).

فالشريعة لا تبيح الخنا والوقوع في الفاحشة تحت أي ظرف بل تعمل على تهيئة مناخ الطهر بين الزوجين، وتبيح فك الرابطة الزوجية عند حدوث الضرر حتى تحول دون انتشار الفاحشة.

٤- التعدد

إن الرجل قد لا تندفع شهوته بالزوجة الواحدة، فأباح الله له واحدة بعد واحدة حتى يبلغن أربعاً، حتى لا يقيم الزوج الصلات مع الخليلات، قال تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرَبَاعَ﴾ [النساء: ٣] والإسلام ليس أول دين أباح التعدد، بل كان مباحاً في الشرائع القديمية، ومأثوراً عن الأنبياء من عهد إبراهيم عليه السلام إلى عهد الميلاد. فالإسلام لم

(١) زاد المعاد.



يأت ببدعة فيما أباحه للرجل من التعدد، وإنما أتى ليصلح الفوضى من هذه الإباحية المطلقة من كل قيد – يقول «جوستاف لوبيون» : «إن مبدأ تعدد الزوجات ليس خاصاً بالإسلام، فقد عرفه اليهود والفرس، والعرب وغيرهم من أمم الشرق قبل ظهور محمد ﷺ» حضارة العرب .

إن في تعدد الزوجات رحمة بالنساء، لأن عدد الرجال أقل من عدد النساء، ووجود المرأة كزوجة ثانية خير لها من أن تكون بدون زواج – يقول «برتراند راسل» : «إن نظام الزواج بامرأة واحدة، وتطبيقه تطبيقاً صارماً قائماً على أساس افتراض أن عدد أفراد الجنسين متساوٍ، وما دامت الحالة ليست كذلك فإن في بقائه قسوة بالغة لأولئك اللاتي تضطربن الظروف إلى البقاء عانسات» الزواج والأخلاق – لبرتراند راسل .

ويختتم كلامه الطويل في مناقشة التعدد فيقول : «إن الإسلام حسن حال المرأة كثيراً، وأنه أول دين رفع شأنها، وأن المرأة في الشرق أكثر احتراماً وثقافة وسعادة منها في أوروبا على العموم تقريباً» المرجع السابق .

والتجدد في الإسلام لم يبح إلا إذا أمن الرجل على نفسه الجور والظلم، ووثق من القيام بحقوقهن فإن خاف شيئاً من هذا، فليقتصر على واحدة. وقد أكد ﷺ ذلك في قوله : «إذا كانت



عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاءه يوم القيمة وشقه ساقط» الترمذى.

وإذا قصر الزوج فى حق زوجته كان لها حق الشكوى، فإذا ثبت تقصير الزوج طلب إما بإمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان. وهذا هو العدل الذى اشترطه الإسلام للتعدد، ثم إن الأمر للزوجة الجديدة فى قبول التعدد، ولا يستطيع أحد أن يجبرها على الزواج من رجل متزوج فالإسلام يدعى الأمر لرضاهما فإن قبلت عن طيب خاطر، فلن ينطوى هذا الأمر على ضرر ولا إهدار كرامة، ولا إجحاف حق... ثم إن للزوجة الأولى أن تشترط ألا يتزوج عليها فإن لم يف بالشرط كان لها حق الفراق كما يقول الخرقى: «وإن تزوجها وشرط لها أن لا يتزوج عليها، فلها فرافقه إذا تزوج عليها» المغني.. وشيخ الإسلام ابن تيمية يقول: «ولكن لأمراته ما شرط لها، فإن شاءت أن تقيم معه، وإن شاءت أن تفارقه» الفتاوي.

فالتعدد ليس خصماً لحقوق المرأة، وإنما هو دفع لغوايل السفاح أن تسرى في مجتمع الطهر والعنف ! .





الباب الثالث

نقاء البيت الإسلامي

الفصل الأول: الأسس العامة

الفصل الثاني: المرأة المسلمة

الفصل الثالث: وصيحة الرجال





الفصل الأول الأسس العامة

لنقاء البيت المسلم وعفته، والعمل على طهره وقوامته، لابد وأن ينتظم هذه التعليمات الإسلامية، حتى لا يقع في اللوثات الأخلاقية، وجرائم السفاح المهلكة المردية. ومن هذه الأسس:

١- تأصيل الإيمان

﴿ذَلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

يرى الإسلام المؤمنين على مراقبة الله ، والانقياد الكامل لحكمه، فيتبع الأوامر، ويتجنب النواهي ويتأصل الوازع الديني في أحشاء النفس، وسويداء القلب . حتى يحول بينه وبين الانغماس في الشهوات ، لاعتقاده أن الله لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء؛ لأنّه يعلم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور، وتاريخ المؤمنين الأوائل، بل وعلى مر العصور زاخر بنماذج فريدة في جميع الميادين.



روى الترمذى عن رجل يقال له مرثد بن أبي مرثد، يحمل الأسرى من مكة حتى يأتى بهم المدينة، وكانت امرأة بغي بمكة يقال لها «عناق» صديقة له، وأنه وعد رجلاً من أسارى مكة يحمله، قال : «فجئت حتى انتهيت إلى ظل حائط من حوائط مكة فى ليلة مقمرة، قال : فجاءت عناق ، فأبصرت سواد رجل تحت حائط، فلما انتهت إلى عرفتني ، فقالت : مرثد ، قلت : مرثد ، فقالت : مرحباً وأهلاً . هلم . فبت عندنا الليلة . قال : قلت : يا عناق ، حرم الله الزنا » .

فإيمانه الفائق بالله منعه الوقوع فى الحرام ، مع أن الفرصة سانحة وهو يحبها^(١) حبًا شديدًا لكن حبه لها لم يجره إلى ارتكاب الفاحشة ، ولم يضعف من إيمانه ، ولا من خوف الله وتقواه وحسن مراقبته .

لقد تربى عند المؤمنين الوازع القوى ، من خشية الله جل علاه ، وكانت المعاصي مبغوضة منبوذة لديهم لأن أشواقهم العليا ، صرفتهم عمما يوجب سخطه ، ولكن حكمة علمها سبحانه كانت

(١) كرر مرثد استئذان النبي ﷺ في نكاحها . قال : يا رسول الله أنكح عناقاً مرتين ؟ فلم يرد عليه ﷺ حتى نزلت ﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانِي أَوْ مُشْرِكُهُ ﴾ [النور: ٢] وحرم ذلك على المؤمنين ، وكثرة التكرار فى استئذان النكاح تدلل على حبه الشديد لها ، ومع هذا فقد حجبه الإيمان على المعصية .



نزل بعض النفوس في حالة ضعفها . . وعندما تعود إليها صحتها وعافيتها، فإذا هي مستيقظة، فتأتى أمام ساحة العدالة الربانية معترفة بما فعلت في صراحة منقطعة النظير، تريد التطهير من الإثم، والخلاص من الذنب، حتى ولو كان ثمن ذلك إزهاق النفوس وانتهاء رحلة الحياة، لأن الأ بصار ترنو إلى ما هو أعلى وأكرم، وأنقى وأعظم.

روى مسلم في صحيحه عن بريدة أن ماعز بن مالك الأسلمي أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إني قد ظلمت نفسي وزنيت، وإنى أريد أن تطهerni ، فرده، فلما كان من الغد أتاه فقال: يا رسول الله إني قد زنيت فرده ثانية، فأرسل رسول الله ﷺ إلى قومه فقال: أتعلمون بعقله بأساً تذكرون منه شيئاً؟ فقالوا: ما نعلمه إلا وفي العمل من صالحينا . فيما نرى . فأتاه الثالثة . فأرسل إليهم أيضاً فسأل عنه فأخبروه: أنه لا بأس به ولا بعقله، فلما كان الرابعة، حفر له حفرة ثم أمر به فرجُم .

قال: فجاءت الغامدية فقالت: يا رسول الله إني قد زنيت فطهرني ، وأنه ردّها، فلما كان الغد، قالت: يا رسول الله ، لم تردنى؟ لعلك أن تردنى كما رددت ماعزاً، فوالله إني لحبلى ، قال: «إما لا فاذهبى حتى تلدى». فلما ولدت أنته بالصبي في خرقه . قالت: هذا قد ولدته . قال: «فاذهبى فأرضعيه حتى تفطميه» .



فلما فطمته أنته بالصبي في يده كسرة خبز. فقالت: هذا يا نبى الله قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها فحُفر إلى صدرها، وأمر الناس فرجموها، فيقبل خالد بن الوليد بحجر فرمى رأسها، فتنضح الدم على وجه خالد، فسبّها، فسمع نبى الله سبه إياها. فقال: «مهلاً يا خالد فوالذى نفسى بيده لقد تابت توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له».

الإيمان الأصيل في النفس هو الذى حدا بـماعز والعامدية أن يجودا بنفسيهما، فالإيمان له أثره في تطهير المجتمع من الجرائم والمعاصي .. لذلك فعلينا أن نذكر جذوته في نفوسنا وقلوبنا حتى يعزّ بنا ديننا، ويظهر مجتمعنا من غوايـل الإـثم ، ولوثـات السـفـاح .

٢ - التعاون

حتى لا تضطر الفقيرة إلى اختيار الطرق المحرمة من الزنا وغيرها لسد جوعتها، وتلبية حاجتها أو جب الإسلام الإنفاق عليها، روى النسائي عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ : «ابداً بنفسك فتصدق عليها، فإن فضل شيء فلأهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذوى قرباتك، فإن فضل عن ذوى قرابتك فهكذا وهكذا».



وروى مسلم عن أبي هريرة قال : قال رجل : يا رسول الله ، من أحق بحسن الصحبة ؟ قال : «أمك ، ثم أمك ، ثم أبوك ، ثم أدناك أدناك» وهذه هي مسؤولية الأقارب في الإنفاق على الفقير .

٣ - الزكاة

إذا كان للفقير أقارب غير قادرين على الإنفاق عليه فقد قدرت الشريعة حقاً معلوماً في أموال الأغنياء : ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ﴾ (٢٤) للسائل والمحموم﴾ [المعارج : ٢٤ ، ٢٥] . وخطاب الله نبيه بقوله تعالى : ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُظَهِّرُهُمْ وَتُرْكِيْهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبه : ١٠٣] ، وجعل الله مصارفها : ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤْلَفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبه : ٦٠] .

وروى البخاري عن ابن عباس : أن النبي ﷺ بعث معاذ رضي الله عنه إلى اليمن ، فقال : «ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله ، فإنهم أطاعوا بذلك فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة ، فإنهم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله تعالى افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وت رد على فقرائهم» .



* التوزيع :

قال الحافظ ابن حجر في شرح حديث ابن عباس السابق: «استدل به على أن الإمام هو الذي يتولى قبض الزكاة وصرفها، إما بنفسه، وإما ببنائبه، فمن من امتنع أخذت منه قهراً» فتح الباري.

* الحق :

يقول النووي: «قال أصحابنا العراقيون، وكثيرون من الخراسانيين: يعطيان (الفقير والمسكين) ما يخرجهما من الحاجة إلى الغنى، وهو ما تحصل به الكفاية على الدوام. وهذا هو نص الشافعى رحمة». ثم يقول: «فإن لم يكن محترفاً ولا يحسن صنعة أصلاً، ولا تجارة ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدّر بكفاية سنة» الجموع شرح المهدب.

* المسئولية :

الدولة مسؤولة عن كفالة جميع الفقراء والمسلمين. روى البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل بالمتوفى عليه الدين، فيسأل: «هل ترك لدينه فضلاً؟ فإن حدث أنه ترك وفاء صلي، وإن قال للمسلمين: «صلوا على صاحبكم» فلما فتح الله عليه الفتوح، قال: «أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم،



فمن تُوفى من المؤمنين، فترك دينًا فعلى قضاوه»، ومنه يقول ابن حجر: «وأراد المصنف بإدخاله في أبواب النفقات الإشارة إلى من مات وله أولاد، ولم يترك لهم شيئاً، فإن نفقتهم تجب في بيت مال المسلمين» الفتح. فالإسلام لا يقف بالإنفاق على الفقير لدى ما يكفيه لقوت يومه، بل يتجاوز الحاجة إلى الكفاية فيعطي حتى يُعني.

٤- تحريم أم الخبائث

الخمر ليست محرمة لذاتها فقط بل لأنها تجر إلى منكرات أخرى من شاربها، فإن فيها مفسدتين:

مفسدة في الناس، حيث يلاحق شاربها القوم ويعدو عليهم.. ومفسدة فيما يرجع إلى تهذيب نفسه، فإنه يغوص في بهيمية بزوال عقله الذي به قوام الإحسان، فيقدم على ارتكاب منكرات ما كان ليرتكبها لو لم يشرب الخمر. لذلك قال عليهما السلام: «لا تشرب الخمر فإنها مفتاح كل شر» ابن ماجة.

ومن وصايا النبي عليهما السلام لمعاذ: «ولا تشربْ خمراً فإنه رأس كل فاحشة». رواه أحمد.

وبين عثمان بن عفان رضي الله عنه تأثير الخمر في ارتكاب الفاحشة فقال: «اجتنبوا الخمر، فإنها أم الخبائث إن رجلاً من



كان قبلكم يتبعد ويعزل النساء، فعلقته امرأة غاوية، فأرسلت إليه، إنني أريد أن أشهدك بشهادة، فانطلق مع جاريتها، فجعل كلما دخل باباً أغلقته دونه، حتى أفضى إلى امرأة وضيعة، وعندها باطية (إناء) فيها خمر فقالت: إنني والله ما دعوتكم لشهادة، ولكن دعوتكم لتقع علىّ، أو تشرب الخمر كأساً، أو لتقتل هذا الغلام، وإن صحت بكم وفضحتكم، فلما رأى أن ليس بذُنْب من بعض ما قالت، قال: اسقني من هذا الخمر كأساً، فسقته: فقال: زيديني كأساً، فشرب، فسكت، فقتل الغلام، ووقع على المرأة، فاجتنبوا الخمر، فوالله لا يجتمع الإيمان، وإدمان الخمر في قلب رجل، إلا أوشك أحدهما أن يخرج صاحبه»^(١).

قال بعض المغرمين في الخمر:

لا يلذ السكر حتى يأكل السكران نعله

ويرى القطعة فيلاً ويظن الفيل نمله

قال القرطبي: وإن الشارب يصير ضحكة للعقلاء، فيلعب ببوله وعذرته، وربما يمسح بها وجهه، حتى رؤى بعضهم يمسح وجهه ببوله. ويقول: اللهم اجعلنى من التوابين، واجعلنى من المتطهرين، ورؤى بعضهم والكلب يلمس وجهه وهو يقول له: أكرملك الله كما أكرمنى.

(١) مصنف عبد الرزاق ج ٩ ص ٢٣٦ ورواه النسائي ج ٢ ص ٣١٥



وكان قيس شرّاً للخمر، في الجاهلية، ثم حرمها على نفسه، وسبب ذلك: أنه غمز ابنته وهو سكران، وسبّ أبويه، وأعطى ما معه من مالٍ للخمار، فلما أفاق أُخْبَرَ بذلك، فحرمها على نفسه ..

وصدق فيها قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَذْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالبغضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدُّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١-٩٠].

* تأثيرها :

الإدمان على الخمر تشتيت للحياة العائلية يقول الدكتور محمد البار - في كتابه الخمر بين الطب والفقه - : «وتصبح حياته الزوجية (لمدمن الخمر) جحيناً لا يطاق ، فهو مهملاً لبيته وزوجته وأطفاله .. فهو يهين زوجته وأطفاله ويضر بهم، وتتولد لديه الاعتقادات الزائفة، وتزداد حالة الشك والريبة في كل من حوله حتى تصل إلى حالة البارنيوا وخاصية فيما يتعلق بزوجته وأولاده وأصدقائه، ويتهم زوجته وأقاربه بارتكاب الفاحشة، ويفقد قدرته الجنسية تماماً رغم ما يبذله من تهتك في هذا السبيل ، فهو يسهر في النوادي الليلية، ويتظاهر بالقدرة الجنسية رغم فقده لها ، ويدخل في الحوار من الشذوذ الجنسي ، والسلوكى» .



* الأدلة :

ورد في تحريم الخمر العديد من الأدلة منها :

- روى الإمام أحمد عن ابن عباس قال : قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : أتاني جبريل فقال : «يا محمد إن الله عز وجل لعن الخمر ، وعاصرها ، ومعتصرها ، وشاربها ، وحاملها ، والمحمولة إليه ، وبائعها ، ومتبعها ، وساقيها ، ومستقيها .. فهؤلاء عشرة استحقوا اللعن (وهو الطرد من رحمة الله) من الله تعالى» .
- روى الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : يا أيها الناس : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يقعدنَّ على مائدة يدارُ عليها الخمر» .
- روى الترمذى عن معاوية قال : قال رسول الله ﷺ : «من شرب الخمر فاجلدوه ، فإن عاد في الرابعة فاقتلوه» .
- روى النسائي عن عبد الله بن عمرو قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا يشرب الخمر رجل من أمتي فيقبل الله منه صلاة أربعين يوماً» سنن النسائي .
- وروى الإمام مسلم عن أبي هريرة قال : إن رسول الله ﷺ قال : «لا يزني الزانى وهو يزنى وهو مؤمن ، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن» .



- وروى الإمام مسلم - أيضًا - عن وائل الحضرمي أن طارق بن سويد الجعفري، سأله النبي ﷺ عن الخمر، فنهاه. أو كره أن يصنعها، فقال: إِنَّمَا أَصْنَعُهَا لِلدواءِ، فقال: «إِنَّهُ لَيْسُ بِدَوَاءٍ، وَلَكِنَّهُ دَاءٌ» صحيح مسلم.

- وروى أبو داود عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أسكر كثيره، فقليله حرام» .

هكذا سدت الشريعة بتحريمها للخمر باباً يؤدى إلى ارتكاب المعاصي والآثام. ومنها: جريمة الزنا.

٥- الغناء

قرر العلماء والفضلاء أن الصلة وثيقة بين الغناء والزنى، قال يزيد بن الوليد : «يا بنى أمية إياكم والغناء، فإنه ينقص الحياة، ويزيده فى الشهوة، ويهدم المروءة، وإنه لينوب عن الخمر، ويفعل ما يفعل السكر، فإن كنتم لابد فاعلين، فجنبوه النساء» .

ويقول ابن الجوزي : «اعلم أن الغناء يجمع شيئين: أحدهما: أنه يلهى القلب عن التفكير في عظمة الله سبحانه، والقيام بخدمته. والثانى: أنه يميله إلى اللذات العاجلة، التي تدعوه إلى استيفائها من جميع الشهوات الحسية ومعظمها النكاح، وليس تمام لذته إلا في المتجددات من الحيل، فذلك يحدث الزنا، فبين



الزنا والغناء تناسب من جهة أن الغناء لذة الروح، والزنا أكبر لذات النفس، ولهذا جاء الحديث: «الغناء رقية الزنا» التلبيس.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما الفواحش، فالغناء رقية الزنا، وهو من أعظم أسباب الوقوع في الفواحش، ويكون الرجل والصبي والمرأة في غاية العفة والحرمة. حين يحضره فتنحل نفسه، وتسهل عليه الفاحشة، ويميل لها فاعلاً، أو مفعولاً به، أو كلاماً، كما يحصل بين شاربي الخمر وأكثر» الفتاوي.

ويقول ابن القيم: «ولا ريب أن كل غيور يجب أهله سماع الغناء، كما يجبهن أسباب الريب، ومن طرق أهله إلى سماع رقية الزنا، فهو أعلم بالإثم الذي يستحقه.. ثم يقول: فلعله، كم من حُرّة صارت بالغناء من البغایا؟ وكم من حر أصبح عبداً للصبيان أو الصبيان؟ وكم من غيور تبدل به رسماً قبيحاً بين البرايا؟ وكم من ذي غنى وثروة أصبح بسببه على الأرض، بعد المطارف والخشايا؟ وكم من معافى تعرض له فأمسى، وقد حلت به أنواع البلايا؟ وكم أهدى للمشغوف من أشجان وأحزان فلم يجد بدأ من قبول تلك الهدايا!!» الإغاثة.

من أجل هذا حرمَه الإسلام فقال تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَشْتَرِي لَهُوَ الْحَدِيثُ لِيُضْلِلَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَخَذِّلَ هُزُواً أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [لقمان: ٦].



قال عبد الله بن مسعود لما سئل عنها: «الغناء والله الذي لا إله غيره، يرددتها ثلاث مرات» ابن كثير.

وكذلك فسرها ابن عمر، وعكرمة وميمون بن مهران، ومكحول ومجاهد، والحسن، والقاسم بن محمد وابن القاسم ومالك. «بأنه الغناء. والمعازف، والغناء بطال والباطل في النار».

روى البخاري عن عبد الرحمن بن غنم، قال: حدثني أبو عامر، أو أبو مالك الأشعري أنه سمع النبي ﷺ يقول: ليكون من أمتي قوم يستحلون الحر [الزنى] والحرير، والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب علم [قمة الجبل] يروح عليهم بسارة لهم [الماشية] يأتيهم حاجة: فيقولوا: ارجع إلينا غداً، فيبيتهم [يهلكهم ليلًا] الله تعالى ويضع العلم [يدرك الجبل] ويمسخ آخرين قردة وخفافيش إلى يوم القيمة»^(١).

يقول ابن القيم: وجه الدلاله منه – أى الحديث – أن المعازف هي آلات للهو كلها، لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك، ولو كانت حلالاً لما ذمهم على استحلالها، ولما قرن استحلالها باستحلال الخمر والحر (الزنى).

وروى ابن ماجة أن رسول الله ﷺ قال: «يسربن ناس من أمتي

(١) صحيح البخاري مع فتح الباري: باب «فيمن يستحل الحرمر ويسميه بغير اسمه» ج ١٠، ص ٥١.



الخمر، يسمونها بغير اسمها، يُعزف على رءوسهم المعارف [اللعب بالمعارف] والغنيات ، يخسف الله بهم الأرض، ويجعل منهم قردة وختاير».

يقول ابن القيم في وجه الدلالة من الحديث : «وقد توعد مستحل المعارض فيه بأن يخسف الله بهم الأرض، ويمسخهم قردة وختاير، وإن كان الوعيد على جميع الأفعال فلكل واحد قسط من الذم والوعيد» الإغاثة .

* ومن أقوال الأئمة في تحريم الغناء والعارض :

ما سُئل عنه مالك قال : «إِنَّمَا يَفْعَلُهُ الْفَساقُ عِنْدَنَا» .

قال الطرطوشى : «وأما مذهب أبو حنيفة فإنه يكره الغناء، ويجعل سماع الغناء من الذنوب» .

وقال الشافعى : «من استكثر منه فهو سفيه ترد شهادته» .

وقال القفال : «لا تقبل شهادة المغنى والرقص» .

وقال أحمد بن حنبل : «الغناء ينبع التفاق في القلب لا يعجبني» ثم ذكر قول مالك : «إِنَّمَا يَفْعَلُهُ الْفَساقُ عِنْدَنَا» .

بتحريم الغناء أو ضد الإسلام باباً من أبواب الفاحشة حتى يبقى للمجتمع الإسلامي أدبه وكماله، وظهوره وعفافه .



٦- الصيام

إِذَا رأى الإِنْسَانُ الْمُسْلِمُ نَفْسَهُ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى أَعْبَاءِ وَمَؤْنَةِ
الرَّوَاجِ، فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ لَأَنَّ لَهُ تَأثِيرًا قَوِيًّا فِي تَخْفِيفِ جَمْوَحِ
الشَّهْوَةِ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْعُودٍ الَّذِي رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ - قَالَ:
كَنَا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَبَابًا لَا نَجِدُ شَيْئًا، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا
مَغْشِرَ الشَّبَابِ! مَنْ أَسْطَاعَ مِنْكُمْ إِلَيْهِ الْبَاءَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضَ
لِلْبَصَرِ، وَأَحْصَنَ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ، فَإِنَّهُ لَهُ
وِجَاءٌ».

يقول ابن حجر: في الحديث إرشاد العاجز عن مؤن النكاح إلى الصوم، لأن شهوة النكاح تابعة لشهوة الأكل ، تقوى بقوته، وتضعف بضعفه» الفتح .

ويقول أيضًا: «استدل بالحديث الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية، وحكاه البغوى في شرح السنة». ثم يقول: «وينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة دون ما يقطعها إصالحة لأنه قد يقدر عليه بعد فيندم لفوات ذلك في حقه .. وقد صرَح الشافعية بأنه لا يكسرها بالكافور ونحوه. والحججة فيه أنهم اتفقوا على منع الجب والخصاء فيلحق بذلك ما في معناه من التداوى بالقطع ونحوه».



٧- عدم الْجَهْرُ بِالسُّوءِ

يقول الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشْيَعَ الْفَاحِشَةُ فِي الدِّينِ أَمْنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النور: ١٩].

إن ذكر الفاحشة يتضمن الدعوة إلى ارتكابها، لأن المنكر إذا ذكر اشتاقت النفوس الضعيفة إلى اتيانه، والمراد بشيوغها شيوغ خبرها. فابن تيمية يقول : « وهذا ذم من يحب ذلك ، وذلك يكون بالقلب فقط ، ويكون مع ذلك اللسان والجوارح ، وهو ذم من يتكلم بالفاحشة أو يخبرها محبة لوقعها في المؤمنين ، إما حسداً ، أو بغضاً ، وإما محبة للفاحشة وإرادة لها ، فكل من أحب فعلها ذكرها . وكراه العلماء الغزل من الشعر الذي يُرْغِبُ فيها .. فإن الفعل يُطلُبُ بالأمر تارة وبالإخبار تارة .

فكل أحد يحب سماع سورة يوسف لما فيها من ذكر العشق ، وما يتعلق به ، لمحبته لذلك ورغبتة في الفاحشة ، ويبغض سماع سورة النور إعراضًا عن دفع هذه الحبطة وإزالتها . فهو مذموم .

قيل : من أعاذه على الفاحشة وإشاعتها ، فهو مثل القواد الذي يقود النساء والصبيان إلى الفاحشة » تفسير سورة النور ص ٦٨ .

وقد شدد الله سبحانه على عقوبة القذف ، وإشاعة الفاحشة



والسوء، لأن اطراد سماع التهم يوحى إلى النفوس المتحرجة من ارتكاب الفعلة أن جو الجماعة كله ملوث ، وأن الفعلة فيها شائعة، فيقدم عليها من كان يتخرج منها، وتهون في حسه بشاعتها بكثرة تردادها ، وشعوره بأن كثيرين غيره يأتونها.

والشريعة بتحريمها وتشديدها عقوبة القذف تسد أبواب الإثارة للفاحشة.

٨- المحدود

روى ابن ماجة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «حدّ يعمل في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً» وذلك لأن في إقامتها زجراً للخلق عن المعاصي والذنوب وسبباً لفتح أبواب السماء، وفي القعود عنها والتهاون بها انهماك لهم في المعاصي وذلك سبب لأخذهم بالجذب وإهلاك الخلق .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «إن العقوبات الشرعية كلها أدوية نافعة يصلح الله بها مرض القلب، وهي من رحمة الله بعباده، ورأفته بهم الداخلة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ فمن ترك هذه الرحمة النافعة لرأفة يجدها بالمريض، فهو الذي أعن على عذابه وهلاكه، وإن كان لا يريد إلا الحير، إذ هو في ذلك جاهل أحمق، كما يفعله بعض النساء والرجال بمرضاهم وبنين يربونه من أولادهم وغلمانهم، وغيرهم في



ترك تأديبهم وعقوبتهم، على ما يأتون من شر، ويتركون من خير، رأفة بهم، فيكون ذلك سبب فسادهم، وعداوتهم وهلاكهم»^(١).

ويقول رسول الله ﷺ : «أقيموا حدود الله في القريب والبعيد، ولا تأخذكم في الله لومة لائمة» ابن ماجة.

ويقول ﷺ : «من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في أمره» رواه أحمد.

وقال عليّ بن أبي طالب : «لابد للناس من إماراة برة كانت أو فاجرة. فقيل: يا أمير المؤمنين هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ فقال: تُقام بها الحدود، وتوُمَّن بها السبل، ويُجاهد بها العدو، ويُقسَّم بها الفيء»^(٢).

فإيقامة الحدود تعمل على منع الجرميين من ارتكاب المعاصي، وفي إعلانها زجر لكل من تسول له نفسه بالآثم أن يكتف ويرتدع. فالمعصية إذا كانت ظاهرة كانت عقوبتها ظاهرة، كما جاء في الأثر: من أذنب سِرًا، فليتوب سرًا، ومن أذنب علانية، فليتوب علانية، وفي الحديث: «إِنَّ الْخَطِيئَةَ إِذَا أُخْفِيَتْ لَمْ تَضُرْ إِلَّا صاحبها، وَإِذَا أُعْلِنَتْ فَلَمْ تُنْكِرْ ضرَّ الْعَامَةِ».

(١) تفسير سورة التور.

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية.



فإِذَا أَعْلَنَتِ الْعَقُوبَةَ بِحَسْبِ الْعَدْلِ الْمُكْنَى لِهَذَا، لَمْ يَكُنْ لِلْمَعْلُونِ بِالْبَدْعِ وَالْفَجُورِ غَيْبَةٌ، كَمَا رَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَسْنِ الْبَصْرِيِّ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْعُلِنْ ذَلِكَ، اسْتَحْقَقَ عَقُوبَةُ الْمُسْلِمِينَ لَهُ، وَأَدْنَى ذَلِكَ أَنْ يُذْمَنْ عَلَيْهِ لِيَنْزَجِرَ، وَيَكْفِي النَّاسُ عَنْهُ، وَعَنْ مُخَالَطَتِهِ، وَلَوْ يُذْمَنْ وَيُذْكَرْ بِمَا فِيهِ مِنْ الْفَجُورِ وَالْمُعْصِيَةِ، أَوْ الْبَدْعَةِ، لَا غَثْرَ بِهِ النَّاسُ، وَرَبِّمَا حَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى أَنْ يَرْتَكِبَ مَا هُوَ عَلَيْهِ، وَيَزِدَّادَ أَيْضًا هُوَ جَرَأَةً وَفَجُورًا، فَإِذَا ذُكِرَ بِمَا فِيهِ انْكَفَّ غَيْرُهُ عَنْ ذَلِكَ وَعَنْ صَحْبَتِهِ وَمُخَالَطَتِهِ.

وَتَظَاهِرُ أَهْمَيَّةُ إِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَانِيَةً مَا ذُكِرَهُ شِيخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تِيمِيَّةَ: «أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنَ بْنَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمْ شَرَبْ الْخَمْرَ بِمَصْرٍ وَذَهَبَ بِهِ أَخْوَهُ إِلَى أَمِيرِ مَصْرٍ عُمَرِ بْنِ الْعَاصِ لِيُجَلَّدَهُ الْحَدُّ، جَلَدَهُ الْحَدُّ سَرًّا، وَكَانَ النَّاسُ يُجَلَّدُونَ عَلَانِيَةً، فَبَعْثَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ يُنْكِرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَمْ يَعْتَدْ عُمَرُ بِذَلِكَ الْجَلْدَ حَتَّى أُرْسَلَ إِلَى ابْنِهِ فَأَقْدَمَهُ الْمَدِينَةُ، فَجَلَدَهُ الْحَدُّ عَلَانِيَةً، وَلَمْ يَرِ الْوَجُوبَ سَقْطَ الْحَدِّ الْأَوَّلِ»^(١).

وَيَقُولُ أَبُو السَّعْودُ فِي بِيَانِ حِكْمَةِ عَلَانِيَةِ الْحَدِّ: «وَفِي حُضُورِ الْجَمَاعَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَقْتُ إِقَامَةِ الْحَدِّ، زِيَادَةُ فِي التَّنْكِيلِ،

(١) تفسير سورة النور لابن تيمية.



وهكذا عوقب المجرم بعقوبة بدنية ومعنوية ، ويتعظ بعض الناس بالعقوبة المعنوية أكثر من العقوبة الجسدية، لأن التفاصيح قد ينكل أكثر مما ينكل التعذيب^(١). وهكذا تردد النفوس الشريرة بإعلان إقامة الحدود .

(١) تفسير أبي السارد .



المرأة المسلمة

الفصل
الثاني

اهتم الإسلام بتربية المرأة، وطالبها بعديد من الآداب في بيتها وخارجها. لأن الأصل أن تقر في البيت لقوله تعالى ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبِرُّ جَنَّ تَرْجُجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَئِ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

قال ابن كثير: «الزمن بيوتكن، فلا تخرجن لغير حاجة»^(١)
وقال الجصاص: «وفيه الدلالة على أن النساء مأمورات بلزم البيوت منهيات عن الخروج»^(٢).

وقد صرخ المفسرون بأن الأمر بالقرار في البيوت لجميع النساء. يقول القرطبي: «ومعنى هذه الآية الأمر بلزم البيت، وإن كان الخطاب لنساء النبي ﷺ فقد دخل غيرهن فيه بالمعنى، هذا ل ولم يرد دليل يخص جميع النساء، كيف والشريعة طافحة بلزم النساء بيتهن، والانكفاف عن الخروج منها إلا ضرورة»^(٣).

(١) تفسير ابن كثير.

(٢) أحكام القرآن.

(٣) تفسير القرطبي.



فهذه الأمور كلها مما أدب الله تعالى به نساء النبي ﷺ صيانة لهن، وسائر نساء المؤمنين مرادات بها .

وقرارها في البيت ل التربية الجيل الذي بإصلاحه يرجى صلاح الأمم، وبإفساده يتحقق فساد الأمم. لا يستطيع أحد تأدية هذه الرسالة الجليلة إلا الأمم، ولا يستطيعه لا الرجال الأفاضل، ولا المؤسسات الحكومية، ولا المرأة التي تشغله خارج البيت ..

ونحن نرى المرأة الغربية حينما خرجت للعمل تركت الإنجاب، وأهملت أمر الأبناء إهمالاً تاماً . وترتب على ذلك فساد الحياة الزوجية، وتخربت المنازل، وحاكت الرجل في كل شيء في التدخين، والفحجر، والإلحاد، حتى في سراويله، وتصفييف شعره . وأدى التقارب بين الجنسين إلى استرخاء الرجل، واسترخاء المرأة، وصاحت البيئة الجنسين في جنس واحد، وقاموا بعضهم في شقق الإيجار، حتى أصبحت العذراء بينهم غريبة مستهجنة، وارتفعت نسبة الفتيات اللواتي يمارسن الصلات الجنسية قبل الزواج حتى تماثلت نسبتها في الشباب، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة الأمراض الجنسية . . فهذه الإباحية الجنسية وتشويش الحياة العائلية تبرز حكمة الله سبحانه في قوله: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتٍ كُنَّ وَلَا تَبَرَّجْ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَئِيَّةِ ﴾ [الأحزاب: 31] .



١ - حرمة البيت

الإسلام الذي صان النساء من الاختلاط وأمرهن بالقرار فيه، طالبنا بإعطاء البيت حرمته من وجوب الاستئذان في الدخول إليه كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيوتًا غَيْرَ بُيوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النور: ٢٧] فيجب على من يريد دخول البيت أن يستأذن سواء يكون الباب مفتوحاً أو مغلقاً؛ لأن الشرع قد أغلقه بالتحريم للدخول حتى يفتحه الإذن من ربه.

- والاستئذان واجب على كل بالغ إلا الزوج فليس عليه أن يستأذن للدخول وليس في البيت سوى زوجته. يروى الإمام مالك في الموطأ أن رسول الله ﷺ سأله رجل فقال: يا رسول الله، أستأذن على أمي؟ فقال: «نعم». قال الرجل: إني معها في البيت. فقال رسول الله ﷺ: «استأذن عليها» فقال الرجل: إني خادمها، فقال رسول الله ﷺ: «أتحب أن تراها عريانة؟» قال: لا. قال: «فاستأذن عليها».

- والاستئذان يشمل النساء. روى ابن أبي حاتم عن أم إيسا قالت: كنت في أربع نسوة نستأذن على عائشة رضي الله عنها فقالت: ندخل؟ فقالت: لا. فقالت واحدة: السلام عليكم أندخل؟ قالت: ادخلوا، ثم قالت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا



بُيُوتًا غَيْرَ بِيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا ﴿٤﴾ تفسير ابن
كثير.

- والأطفال لا يدخلون بدون إذن في الأوقات الثلاثة حيث يقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنُكُمُ الَّذِينَ مَلَكُتُ أَيْمَانَكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْفُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَاتٍ مِّنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثَ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جَنَاحٌ بَعْدَهُنَّ﴾ [النور: ٥٨].

- ولا ينبغي أن يلح في الحصول على الإذن - فقد روى مسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الاستئذان ثلاثة؛ فإن أذن لك وإلا فارجع» وجعل ثلاثة: لأنه بالأولى يتنتصرون. وبالثانية: يستعدون. وبالثالثة: يأخذون أو يردون ...

ويقول الإمام مالك: الاستئذان ثلاثة لا أحب أن يزيد أحد عليها... إلا علم لم يسمع فلا أرى بأساساً أن يزيد إذا استيقن أنه لم يسمع، ﴿وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ أَرْجِعُوهَا فَارْجِعُوهَا هُوَ أَزْكَنَ لَكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٢٧].

- ولا يقف المستأذن أمام الباب خشية أن يمتد بصره إلى من يدخل البيت، روى أبو داود عن هزيل قال: جاء سعد فوقف



على باب النبي ﷺ يستأذن، فقام مستقبل الباب. فقال له النبي ﷺ : «هكذا - عنك - أو هكذا، فإنما الاستئذان من النظر» والوقوف يكون من الركن الإيمان، أو الأيسر. ويقول السلام عليكم، السلام عليكم.

والوقوف يكون من الركن الأيمن أو الأيسر، ويقول : السلام عليكم، السلام عليكم.

- ولا يجوز الدخول على امرأة ليس معها ذو محرم لها حتى ولو أذنت بالدخول. روى البخاري عن عقبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال : «إياكم والدخول على النساء» فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله، أفرأيت الحمو؟ قال : الحمو [أقارب الزوج] الموت » وعلة تحرير المخلوة بالمرأة الأجنبية في قول النبي ﷺ : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بأمرأة ليس معها ذو محرم منها ، فإن ثالثهما الشيطان» نيل الأوطار . وقال عمر بن عبد العزيز لميمون بن مهران : «لا تخلون بأمرأة ، وإن قلت أعلمها القرآن» .

- ونهى رسول الله ﷺ عن دخول المختين البيوت. روى البخاري عن أم سلمة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان عندها وفي البيت مخت فقال المخت لأخي أم سلمة عبد الله بن أبي أمية ، إن فتح الله لكم الطائف غداً ، أدلوك على ابنة غيلان ، فإنها تقبل بأربع وثدي بثمان (أى أربع ع肯 وثمان ع肯) فقال النبي



عليكم : «لا يدخلن هذا عليكم». وفي رواية لمسلم : «فسمعه رسول الله ﷺ، فقال : «لا يدخل هؤلاء عليكم» فلا يسمع للمخنثين بدخول البيوت . والسبب في هذا كما يقول المهلب : « وإنما حجبه عن الدخول على النساء لما سمعه يصف المرأة بهذه الصفة ، التي تهيج قلوب الرجال ، فمنعه لئلا يصف الأزواج للناس ، فيسقط معنى الحجاب » الفتح.

- ويحرم النظر إلى بيت أحد ، روى مسلم عن سهل بن سعد الساعدي أن رجلاً أطلع من جحر في باب رسول الله ﷺ ومع رسول الله ﷺ مدرى [حديدة يسوى بها شعر الرأس] يرجل به رأسه (يمشطه) فلما رأه الرسول ﷺ قال : « لو أعلم أنك تنظر طعنت به في عينك ، إنما جعل الإذن من أجل البصر » فالاستئذان مشروع ومؤمر به ، وإنما جعل لئلا يقع البصر على الحرام ، فلا يحل لأحد أن ينظر في جحر ولا غيره مما هو متعرض فيه لوقوع بصره على امرأة أجنبية . وفي هذا الحديث جواز رمي المتطلع بشيء خفيف ، فلو رماه بتخفيف ففقأها فلا ضمان إذا كان قد نظر في بيت ليس فيه امرأة محرم كما روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال : « من أطلع في بيت بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفتقوا عينه ».

- ولا يجوز اللعب بالحمام . قال ابن القيم : « وعليه (أى ولى الأمر) أن يمنع اللاعبين بالحمام على رؤوس الناس ، فإنهم



يتسلون بذلك إلى الإشراف عليهم، والتطلع على عوراتهم»
الطرق الحكمية.

– ولصيانة المرأة عليها أن تجنب المستاذن من وراء حجاب
 ﴿وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأُلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ [الأحزاب: ٥٣]
 وينبغي أن تترك الإطالة في الحديث.

– وعليها أن تتكلم بوقار واحتشام ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ
 الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [الأحزاب: ٣٢] فلا يلمس
 القول للرجال على وجه يوجب الطمع فيهن، ويستدل به على
 رغبتهن فيهم.

– وينبغي ألا يدين زيهن لغير المحارم ﴿وَلَا يُدِينَ زِيَّهَنَ إِلَّا
 لِبُعُولَتِهِنَ﴾ [النور: ٣١].

– ولا يجوز نعت امرأة أخرى لزوجها كأنه ينظر إليها، وهذا
 يسبب إثارة الشهوات. لهذا منع الإسلام المرأة من وصف امرأة
 أخرى لزوجها، قال رسول الله ﷺ: «لا تباشر المرأة المرأة، فتنعتها
 لزوجها كأنه ينظر إليها» البخاري.

٤- خروج المرأة:

– عند خروج المرأة من منزلها يقول ﷺ: «إِنَّ الْمَرْأَةَ عُورَةٌ فَإِذَا
 خرَجَتْ اسْتَشْرَفَهَا الشَّيْطَانُ» الترمذى. لذلك شرع لها الإسلام



القيود والآداب في الخروج حتى لا يتمكن من استغلال خروجها لنشر الفاحشة .

- ينبغي أن يكون خروج النساء للحوائج . روى البخاري عن عائشة رضى الله عنها قالت : خرجت سودة بنت زمعة ليلاً ، فرأها عمر ، فعرفها ، فقال : إنك والله ياسودة ما تخفين علينا ..

فرجعت إلى النبي ﷺ ، فذكرت له ذلك ، وهو في حجرتى يتعرشى ، وإن فى يده لعرقاً ، فأنزل عليه ، فرفع عنه ، وهو يقول : «قد أذن الله لكن أن تخرجن لحوائجنكم» فالنساء يخرجن لكل ما أبىح لهن الخروج فيه من زيارة الآباء والأمهات ، وذوى المحارم وغير ذلك مما تمس به الحاجة . وكانت النساء فى عصر النبي ﷺ يحضرن المسجد والمصلى ويذهبن إلى حفلات العرس ، ويساركن فى الغزوات وقت الحاجة .

روى البخاري عن عائشة قالت إن كان رسول الله ﷺ ليصلى الصبح فىصرف النساء متلفقات بمروطهن ما يعرفن من الغلس .. وروى البخارى عن أم عطية قالت : «أمرنا أن نخرج العواتق وذوات الخدور ، ويعتلزن الحيض المصلى» ، وروى البخارى من حديث أنس قال : أبصر النبي ﷺ نساء وصبياناً مقبلين من عرس فقام ممتنا (قياماً قوياً فرحاً بهم) فقال : «أنتم من أحب الناس إلى» .



وروى مسلم عن أنس قال : كان رسول الله ﷺ يغزو بأئم سليم، ونسوة من الأنصار معه إذا غزا ، فيسقين الماء، ويداوين الجرحى ». فللمرأة أن تخرج إذا دعت الحاجة . أما خروجها لإظهار حسنها وجمالها وأزيائها الجديدة فهذا ما يحرمه الإسلام .

- وإذا خرجت فعليها أن تستأذن من الزوج قبل الخروج من البيت، ولا تخرج إلا إذا أذن لها . روى البيهقي عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ولا تخرج (الزوجة) من بيته إلا بإذنه، فإن فعلت لعنتها الملائكة، ملائكة الغضب والرحمة حتى تتوب أو تراجع ». روى البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « إذا استأذنت المرأة أحدكم إلى المسجد فلا يمنعها » وعلى الزوج إلا يمنعها من عيادة والديها، وزيارتھما، والصلوة في المسجد ...

- ولا تخرج إلا متحجبة؛ لأن الله أمر نساء المؤمنين إذا خرجن من بيوتهن لحاجة أن يغطين وجوههن من فوق رؤوسهن بالجلابيب . فقال : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفَنَ فَلَا يُؤْذِنُ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [الأحزاب : ٥٩] .

وروى الإمام مالك من حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت : حين ذكر الإزار فالمرأة يا رسول الله؟ قال : ترخيه شبراً ..



قالت أم سلمة : إِذَا يُكَشَّفُ عَنْهَا ، قَالَ : فَذَرْأَعًا ، لَا تُزِيدْ عَلَيْهِ »
ووجوب ستر القدمين كان أمراً شائعاً بين المسلمين .

- ويجب على ولی الأمر منع النساء من الخروج متزيandas،
متجملات، ومنعهن من الثياب التي يكن بها كاسيات عاريات،
ومنعهن من حديث الرجال، في الطرقات، ومنع الرجال من ذلك .
وإن رأى ولی الأمر أن يفسد على المرأة - إِذَا تَجْمَلَتْ وَتَزَيَّنَتْ
وخرجت - ثيابها بحبر ونحوه، فقد رخص في ذلك بعض
الفقهاء، وأصحاب، وهذا من أدنى عقوبتهن المالية، وله أن يحبس
المرأة إِذَا أَكْثَرَتِ الْخُرُوجَ مِنْ مَنْزِلَهَا ، وَلَا سِيمَا إِذَا خَرَجَتْ مَتَجْمَلَةً ،
بل إقرار النساء على ذلك إعانة لهن على الإثم والمعصية، والله
سائل ولی الأمر عن ذلك » ابن القيم - الطرق الحكمية .

- وعلى المرأة أن تغطي وجهها وقت الخروج من البيت . وذلك
لأن الله تعالى أمر نساء المؤمنين بإدناه الجلابيب عليهن .
وإدناوه: أن تغطي المرأة وجهها ورأسها عن الأجنبيين وإظهار
الستر والعفاف عند الخروج لئلا يطمع أهل الريب فيهن .

قالت عائشة رضي الله عنها : « كَانَ الرَّكَبَانِ يَمْرُونَ بِنَا ، وَنَحْنُ
مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَحْرَمَاتٍ ، فَإِذَا حَادُوا بِنَا أَسْدَلْتُ إِحْدَانَا
جَلَبَابَهَا مِنْ رَأْسِهَا عَلَى وَجْهِهَا ، فَإِذَا جَاؤُنَا كَشْفَنَا » مسنداً
أحمد .



ويقول ابن القيم: «فالحرّة لها أن تصلي مكشوفة الوجه والكفين، وليس لها أن تخرج في الأسواق ومجامع الناس كذلك» أعلام الموقعين.

وينبغي ألا يكون قماش الجلباب أو الخمار شفافاً، بحيث يصف أو يشف؛ لأنّه حينئذ يفوت قصد الجلباب. روى الإمام مالك عن أم علقة أنها قالت: «دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ وعلى حفصة خمار، رقيق، فشققته عائشة وكستها خماراً كثيفاً» موطاً مالك.

- نهى رسول الله ﷺ: أن تخرج المرأة مستعطرة فقال ﷺ: «إذا استعطرت المرأة فمررت على القوم ليجدوا فهـى كـذا وكـذا» قال قولاً شديداً. رواه أبو داود عن أبي موسى وقد سماها النبي ﷺ زانية مجازاً، لأنّها رغبت الرجال في نفسها.. ومنع الرسول ﷺ المرأة إذا استعطرت عن الذهاب إلى المسجد فقال ﷺ: «أيما امرأة أصابـت بـخوراً، فلا تـشهد معـنا العـشاءـ الآخرـة» مسلم..

وابن القيم يقول: «ويمنع المرأة إذا أصابـت بـخوراً أن تـشهد عـشاءـ الآخرـة في المسـجـد» الـطـرقـ الحـكمـيةـ. فـإـذـاـ كـانـتـ تـمـنـعـ منـ الـذـهـابـ إـلـىـ الـمـسـاجـدـ وـهـىـ مـسـعـطـرـةـ، فـهـلـ يـسـمـحـ لـهـاـ بـأـنـ تـذـهـبـ إـلـىـ الـأـسـوـاقـ، تـحـركـ الشـهـوـاتـ، وـتـفـتـنـ الرـجـالـ؟

- وعلى المرأة ألا تظهر زينتها بالصوت ﴿وَلَا يَضْرِبُنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ﴾ [النور: ٣١].



يقول صاحب الظلال: «وإنها لمعرفة عميقة بتركيب النفس البشرية وانفعالاتها واستجاباتها، فإن الخيال ليكون أحياناً أقوى في إثارة الشبهات من العيان، وكثيرون تشير شهواتهم رؤية حذاء المرأة أو ثوبها أو حليها، أكثر مما تشيرها رؤية جسد المرأة ذاته، وسماع وسوسة الحالى، أو شمام شذى العطر عن بعيد قد يشير حواس رجال كثيرين، ويهيج أعصابهم، ويفتنهم فتنة جارفة، لا يمكنون لها ردا، والقرآن يأخذ الطريق على هذا كله، لأن منزله هو الذي خلق، وهو الذي يعلم من خلق، وهو اللطيف الخبير».

ويقول الجصاص: «وفي دلالة على أن المرأة منهية عن رفع صوتها بالكلام. بحيث يسمع ذلك الأجانب. إذا كان صوتها أقرب إلى الفتنة من صوت خلخالها»^(١).

وليس على المرأة رفع صوت في التلبية، بل تسمع نفسها، وفي الصلاة عليها التصفيق والتسبيح للرجال، قال ابن عبد البر: «أجمع العلماء على أن السنة في المرأة ألا ترفع صوتها، وإنما عليها أن تسمع نفسها وكره لها رفع الصوت مخافة الفتنة عليها، ولهذا لا يسن لها آذان، ولا إقامة، والمسنون لها في التنبيه في الصلاة التصفيق دون التسبيح»^(٢).

(١) أحكام القرآن: للجصاص.

(٢) المغني.



٣ - عدم مخالطة الرجال :

- وعلى المرأة أن لا تختلط بالرجال درءاً لانتشار الفساد والفحشاء. يقول ابن القيم: «ولا ريب أن تمكين الفساد من اختلاطهن بالرجال أصل كل بلية وشر، وهو من أعظم أسباب نزول العقوبات العامة، كما أنه من أسباب فساد أمور العامة والخاصة. واختلاط الرجال بالنساء سبب لكثرة الفواحش والزنى .. وهو من أسباب الموت العام والطواعين المتصلة، ولما اختلط البغایا بمعسكر موسى، وفشت فيهم الفاحشة، أرسل الله عليهم الطاعون، فمات في يوم واحد سبعون ألفا»^(١).

وقد روى أبو داود عن أبي أسميد الأنباري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول للنساء وهو خارج المسجد وقد اختلط الرجال في النساء في الطريق فقال: «استأخرن، فإنه ليس لكُنَّ أن تتحققن الطريق، عليكن بحافات الطريق، فكانت المرأة تلتصق بالجدار، حتى وأن ثوبها ليلتصق بالجدار من لصوقها به» أبو داود.

كما خصص النبي ﷺ للنساء ببابا لدخول المسجد. وقال البخاري: «باب اعتزال النساء في المساجد عن الرجال» ثم ذكر حديث عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لو تركنا هذا

(١) الطرق الحكمية.



الباب للنساء» قال نافع تلميذ عبد الله بن عمر: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات.

– وعلى المرأة ألا تسافر إلا ومعها محرم. قال ﷺ: «لا تسافر المرأة ثلثاً إلا ومعها ذو محرم» رواه مسلم عن ابن عمر.. وروى البخاري عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسافر المرأة إلا مع ذي محرم» البخاري.

وروى مالك عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتسافر مسيرة يوم وليلة إلا مع ذي محرم منها» الموطأ.

وروى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال: «أربع سمعتها من رسول الله ﷺ أو قال يحدهن عن النبي ﷺ فأعجبني وأنقني: ألا تسافر امرأة مسيرة يومين ليس معها زوجها أو ذو محرم، ولا صوم يومى الفطر والأضحى، ولا صلاة بعد صلاتين: بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا تشتد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: مسجد الحرام. ومسجدى، ومسجد الأقصى» البخاري.

– وأيضاً في الحج فليس للمرأة أن تخرج إلا ومعها ذو محرم لقول النبي ﷺ: «لاتجحن امرأة إلا ومعها ذو محرم». ولما رواه البخاري عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «لایخلون رجال بامرأة



إِلَّا مَعْ ذِي مُحْرَمٍ، فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي امْرأَتِي خَرَجَتْ حَاجَةً، وَأَكْتَبْتُ فِي غَزْوَةٍ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: «اَرْجِعْ فَحْجَكَ».

وَالْأئِمَّةُ رَضُوانَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَالُوا: لَيْسَ الْمُحْرَمُ شَرْطًا فِي حَجَّهَا بِحَالٍ:

قَالَ أَبْنَ سِيرِينَ: «تَخْرُجُ مَعَ رَجُلٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ لَا بَأْسَ بِهِ».

قَالَ مَالِكُ: «تَخْرُجُ مَعَ جَمَاعَةِ النِّسَاءِ».

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «تَخْرُجُ مَعَ حَرَةِ مُسْلِمَةٍ ثَقَةً».

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: «تَخْرُجُ مَعَ قَوْمٍ عَدُولٍ».

وَإِبَا حَثَّةُ الْأَئِمَّةِ مُبْنِيَةً عَلَى مَصَاحِبَةِ الْأَمْنَاءِ، فَكَيْفَ تَسَافِرُ الْمَرْأَةُ الْمُسْلِمَةُ وَحْدَهَا لِلِّدْرَاسَةِ، وَالتَّنْزِهِ، وَالسِّيَاحَةِ.. وَالشَّرْطُ لِسَفَرِهَا دُونَ مُحْرَمٍ مَعَ مَصَاحِبَةِ الْأَمْنَاءِ فِي الْحَجَّ فَقَطْ؟

وَأَمَّا فِي غَيْرِهِ فَيَقُولُ النَّوْوَى: قَالَ الْقَاضِي عِياضُ: «وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أَنْ تَخْرُجَ فِي غَيْرِ الْحَجَّ وَالْعُمَرَةِ إِلَّا مَعْ ذِي مُحْرَمٍ إِلَّا الْهِجْرَةَ مِنْ دَارِ الْحَرْبِ، فَاتَّفَقُوا أَنَّ عَلَيْهَا أَنْ تَهَاجِرْ مِنْهَا إِلَى دَارِ إِلْسَامٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مُحْرَمٌ».

وَقَالَ أَبْنَ حَبْرٍ: «أَوْ امْرَأَةٌ انْقَطَعَتْ عَنِ الرِّفْقَةِ فَوُجِدَتْهَا رَجُلٌ مَأْمُونٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهَا أَنْ يَصْبِحَهَا حَتَّى يَبْلُغَهَا الرِّفْقَةُ».

(١) فتح الباري ج ٤ ص ٧٦



الفصل الثالث

وصية للرجال

حرضت الشريعة الإسلامية على عدم ظهور زينة النساء أمام الأجانب تفاديا لما يترتب على ظهورها من إثارة الشهوات، فشرعت للنساء التستر والتحجب.

وأمرت الرجال بغض البصر، لأن تهذيب النفوس لا يتحقق إلا بغضه، يقول الله تعالى: «**فَلْ لِمُؤْمِنٍ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ**» [النور: ٣٠].

يقول القرطبي: «هو الباب الأكبر إلى القلب، وأعمق طرق الحواس إليه، وبحسب ذلك كثرة السقوط من جهته، ووجب التحذير منه» ^(١).

كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير الآية: «فالنظر داعية إلى القلب، قال بعض السلف: والنظر سهم سُمٌ إلى القلب،

(١) القرطبي ج ١٢ ص ٢٢٣.



فلهذا أمر الله تعالى بحفظ الفروج، كما أمر بغض الأبصار التي هي بواتت إلى ذلك»^(١).

ويقول القاسمي: «وقدم سبحانه وتعالى غض البصر من أجل الأدوية لعلاج القلب، وفيه حسم مادتها»^(٢).

ويقول الحافظ ابن كثير: «ذلك أزكى لهم: أى أطهر لقلوبهم وأتقى لدينهم. كما قيل: من حفظ بصره أورثه الله نوراً في بصيرته، ويروى في قلبه». وروى الإمام أحمد عن أبي أمامة عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من مسلم ينظر إلى محسن امرأة ثم يغض بصره إلا أخلف الله له عبادة يجد حلاوتها»^(٣).

وقد أخبر النبي ﷺ عن خطر النظر إلى المرأة الأجنبية، وحول رسول الله ﷺ وجه الفضل بن عباس حين جعل ينظر إلى امرأة، والحديث كما رواه مسلم عن عبد الله بن عباس (رضي الله عنه) أنه قال: «كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ فجاءته امرأة من خشم تستفتيه، فجعل الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه، فجعل رسول الله ﷺ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر».

(١) تفسير النور - ابن تيمية - ص ١٢٣ .

(٢) تفسير القاسمي ج ١٢ ص ٤٥٠ .

(٣) ابن كثير ج ٣ ص ٢٨٢ وقال الحافظ ابن كثير: وروى هذا مرفوعاً عن ابن عمر، وخديفة، وعائشة ولكن في أسانيدها ضعف إلا أنها في الترغيب ومثله يُتسامح فيها».



يقول ابن القيم تعليقاً على هذه القصة: «وهذا منع وإنكار بالفعل» روضة المحبين.

وروى مسلم عن جرير بن عبد الله قال: سألت رسول الله ﷺ عن نظر الفجاءة فأمرني أن أصرف بصرى.

كما أخبر النبي ﷺ عن خطره فروى الإمام مسلم - أيضاً - عن أبي هريرة (رضي) عن النبي ﷺ قال: «كتب على ابن آدم نصيبه من الزنى، مدرك ذلك لا محالة، فالعينان زناهما النظر، والأذنان زناهما الاستماع، واللسان زناه الكلام، واليد زناها البطش، والرجل زناها الخطأ، والقلب يهوى ويتمنى، ويصدق ذلك الفرج ويکذبه».

يقول الإمام ابن القيم تعليقاً على هذا الحديث: «فبدأ (ﷺ) بزني العين، لأنه أصل زنى اليد والرجل. والقلب، والفرج» روضة المحبين.

وقال ﷺ: «الناظرة سهم مسموم من سهام إبليس، فمن غض بصره عن محسن امرأة أورث الله قلبها حلاوة يجدها إلى يوم القيمة» رواه أحمد ن克拉 عن روضة المحبين.

فالشريعة أمرت الرجال بغض البصر حتى لا تثار الشهوات، ولكن يظل الجو الإسلامي الطاهر سائداً في المجتمع.



تحريم مس الأجنبية

حرّمت الشريعة على الرجال مس النساء الأجنبية لما فيه من إثارة الشهوات.

وروى الطبراني عن معقل بن يسار قال: قال رسول الله ﷺ «لأن يطعن في رأس رجل بمحيط من حديد خير له من أن يمس امرأة لا تحل له»، وفي كتاب الهدایة: «ولا يحل له أن يمس وجهها، ولا كفيها، وإن كان يؤمن الشهوة»^(١) وذكر في الحديث: «من مس كف امرأة ليس منها بسبيل وضع على كفه جمرة يوم القيمة».

وكان رسول الله ﷺ يحرص على ألا تمس يده يد امرأة فقد روى مسلم أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت: كانت المؤمنات إذا هاجرن إلى رسول الله ﷺ يُمتحن يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَيِّنْكَ عَلَى أَن لَا يُشْرِكُنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يُسْرِقْنَ وَلَا يَرْزِنْنَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٢].

قالت عائشة: فمن أقر بهذا من المؤمنات فقد أقر بالبيعة.

وكان رسول الله ﷺ إذا أقررن بذلك من قولهن، قال لهن رسول الله ﷺ انطلقن فقد بايعتم، ولا والله ما مست يد رسول

(١) الهدایة ج ٤ ص ٨٣ - ٨٤ يقول الحافظ الزليعى فى الحديث الذى ذكره صاحب الهدایة: غريب». نصب الرأية ج ٤ ص ٢٤٠.



الله ﷺ يد امرأة قط غير أنه يباعهن بالكلام، قالت عائشة: «والله ما أخذ رسول الله ﷺ على النساء قط، إلا بما أمره الله تعالى، وما مست كف رسول الله ﷺ كف امرأة قط، وكان يقول لهن إذا أخذ عليهن: «قد بايتكن كلاما» البخارى ومسلم.

يقول النووي: فيه أن بيعة النساء بالكلام، من غير أخذ كف، وأنه لا يمس بشرة الأجنبية من غير ضرورة».

هذا هو الحق أما ما يفعله بعض الرجال والشباب في الاختلاط بالنساء في الزحام والأماكن العامة، فهذا من شأنه أن يشير الشهوات، ويفسد الجو الإسلامي الظاهر.. فالنكاح هو الحل الوحيد في مواجهة السفاح.



وبعد

شرع الله تعالى الزواج لبقاء النوع الإنساني، وعزز من روابطه وأركانه، وأحاط الأسرة بسياج مقدس من التكريم والتقدير، وأقام الحياة بين الزوجين على أساس التفاهم والتعاون، والمحبة والودة، والطهر والعفاف. والإسلام رسالة إصلاحية فاضلة، وآداب اجتماعية سامية، ومثل إنسانية رفيعة، حوى ما في التشريع من نظم ومبادئ، وخير ما في الأديان من سمو وأخلاق، فتعاليمه الرشيدة تدعوا إلى الكمال، ومبادئه الإنسانية تهدف إلى الإصلاح. إنه رسالة الفضائل والآداب، بل إنه رسالة الحياة وكفاه فخرًا أنه دين الأدب والستر، ودين الحشمة والوقار، يدعو إلى استعفاف المؤمنة الطاهرة، حتى تحفظ نفسها، وتصون كرامتها، والاستعفاف طلب العفة وإيثارها على حب الظهور، وذلك لما بين التبرج والفتنة من صلة، وبين التحجب والعفة من صلة، وكفى بذلك برهاناً على سمو الشريعة، وظهرت مقصدها، ونبيل غaitها.

وأود أن ألفت نظر الآباء ألا يردوا خطاباً لفقره، فإذا خطب ابنتهـم شاب صالح، حسن السيرة والأخلاق، فعليـهم ألا يرفضـوه مجرد فـقره؛ فإنـ المال غـادٍ ورـائـحـ، وفيـ فـضـلـ اللـهـ ماـ يـغـنـيـ الجـمـيعـ. وعلىـ الشـابـ نـفـسـهـ أـلـاـ يـرجـئـ أـمـرـ زـوـاجـهـ اـنتـظـارـاـ لـلمـزـيدـ منـ الغـنـيـ



واليسر، بل عليه أن يقدم على الزواج متوكلاً على الله ولو كان كسبه قليلاً، فإن الزواج كثيراً ما يكون السبب في إصلاح حال الإنسان بسبب ما يبذله من جهد في سبيل الكسب بعد الزواج. والله سبحانه قد وعد بالعون من أراد أن يعف نفسه عن الحرام ففي الحديث الصحيح: «ثلاثة حق على الله عونهم: الناكح يريد العفاف، والمكاتب يريد الأداء، والغازي في سبيل الله» رواه الترمذى بإسناد حسن، والنمسائى وأحمد، وابن ماجة والحاكم وصححه. نسأل الله أن يحفظ مجتمعات المسلمين من دعوات الهدم والتخريب التي يتبنّاها الحاقدون على أمّة الإسلام والمسلمين من الشرق والغرب، ومن الذين يريدونها عوجاً، ويُسخرون أموالهم وأقلامهم وإعلامهم لشيوخ الفاحشة في الذين آمنوا.

نسأله سبحانه أن يقيينا شرورهم وندرأ به في نحورهم، وأن ينجي مجتمعات المسلمين من ظلمهم ومكرهم وحسدهم ودناءة طبعهم، إن ربى على ما يشاء قادر وهو نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور

السيد عبدالحليم محمد حسين



الفهرس

الصفحة

الموضوع

الباب الأول

التوجيه السديد للغريزة الجنسية

١١	الفصل الأول : الحض على الزواج
١٢	حكم الزواج
١٣	النکاح سنة المرسلين
١٤	المرأة الصالحة متاع
١٥	استكمال الدين
١٦	أجرة المعاشرة
١٧	النهى عن ترك النکاح
٢٠	الفصل الثاني : تهئية مناخ النکاح
٢٢	الفقر ليس سببا في رد الخطاب
٢٤	دعم مرید التزويج
٢٦	المغالاة في المهرور
٢٨	الإسراف
٣٠	الولي
٣٢	سوء تصرف الأولياء



٣٥	الفصل الثالث : المودة والرحمة
٣٧	الاستئمار قبل التزويج
٣٨	واجبات الزوجية
الباب الثاني	
آداب النكاح	
٤٥	الفصل الأول : بين النكاح والسفاح
٤٥	إعلان النكاح
٤٦	النكاح في المساجد
٤٧	الشهود
٤٨	الخطبة
٤٨	الوليمة
٤٩	الدف
٥١	النكاح المشابه للسفاح - المتعة
٥٣	المخلل
٥٦	الفصل الثالث : صيانة الزوجية
٥٨	المفقود
٥٩	الطلاق
٦١	الإيلاء
٦٢	الظهور



٦٣	الخلع
٦٦	الفصل الثالث : - طهر الحياة الزوجية - مناكرة الزنا ...
٦٨	الستر
٧٠	العيوب
٧١	التعدد

باب الثالث

نقاء البيت الإسلامي

٧٧	الفصل الأول : الأسس العامة - تأصيل الإيمان
٨٠	التعاون
٨١	الزكاة : التوزيع - الحق - المسؤولية
٨٣	أم الخبائث
٨٥	تأثيرها
٨٦	الأدلة
٨٧	الغناء
٩١	الصيام
٩٢	الجهر بالسوء
٩٣	الحدود
٩٧	الفصل الثاني : المرأة المسلمة
٩٩	حرمة البيت
٩٩	الاستعذان



اللَّعْبُ بِالْحَمَامِ	١٠١
الإِجَابَةُ مِنْ وِرَاءِ حِجَابٍ – عَدْمٌ إِبْدَاءِ الزِّينَةِ	١٠٣
النَّهْيُ عَنْ نَعْتِ الْمَرْأَةِ الْأُخْرَى	١٠٣
خَرْجُ الْمَرْأَةِ لِلْحَوَائِجِ	١٠٣
اسْتَعْذَانُ الرَّوْجِ – تَخْرُجُ مُتَحَجِّبَةٍ	١٠٥
عَلَى الْحَاكِمِ مَنْعُ الْمُتَبَرِّجَاتِ مِنَ الْخَرْجِ – تَغْطِيَةُ الْوِجْهِ ..	١٠٥
لَا تَخْرُجُ مُسْتَعْطَرَةً	١٠٧
عُورَةُ الصَّوْتِ	١٠٨
حُرْمَةُ الْخُلُطَةِ بِالْأَجَانِبِ	١٠٩
لَا تَسْافِرْ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ – لَا تَحْجُجْ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ ..	١١٠
الفَصْلُ الثَّالِثُ : وَصِيَةُ الْمَرْجَلِ	١١٢
تَحْرِيمُ لِمْسِ الْأَجْنبِيَّةِ	١١٥
وَبَعْدَ	١١٧
الفَهْرَسُ	١١٩



هذا الكتاب منشور في

